International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)

IJFAES
July 2025

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

تأثير التحول إلى الاقتصاد الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات

حمدان خضر حداد
ماجستير إدارة الأعمال، كلية الإدارة، جامعة ميد أوشن، الإمارات العربية المتحدة
H.m15556@hotmail.com

الفيصل عبد الحميد محمد حسن، فايز علي جراد
كلية الإدارة، جامعة ميد أوشن، الإمارات العربية المتحدة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التحول إلى الاقتصاد الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الفرص والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام استبيانات لجمع البيانات من عينة ممثلة بلغت 156 مشاركًا من أصحاب ومديري هذه المنشآت. كشفت النتائج أن الاقتصاد الرقمي يسهم بشكل ملحوظ في توسيع نطاق وصول الشركات إلى الأسواق العالمية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، ودعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية داخل المنشآت. كما أبرزت الدراسة تحديات رئيسية مثل نقص المهارات الرقمية، وتكاليف التحول الرقمي، ومخاطر الأمن السيبراني، بالإضافة إلى الحاجة إلى دعم حكومي أكبر وبرامج تدريبية متخصصة. بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز برامج التدريب والتأهيل الرقمي، وتوفير الدعم المالي والحوافز، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين الأطر التنظيمية والتشريعية، بالإضافة إلى تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص ورفع الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي. تهدف هذه التوصيات إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من استثمار الفرص الرقمية وتحقيق نمو مستدام في ظل رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التحول الرقمي، جودة الخدمات، الأسواق العالمية، المهارات الرقمية، الدعم الحكومي.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)

IJFAES
July 2025

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

The Impact of the Transformation to the Digital Economy on the Small and Medium Enterprises Sector in the Kingdom of Saudi Arabia: Opportunities and Challenges

Hamdan Khader Haddad
Master of Business Administration, College of Management, Mid-Ocean University, the United Arab Emirates
H.m15556@hotmail.com

Al-Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan, Fayez Ali Jarad
College of Management, Mid-Ocean University, the United Arab Emirates

Abstract

This study aims to analyze the impact of the transformation to the digital economy on the small and medium-sized enterprises (SMEs) sector in the Kingdom of Saudi Arabia, focusing on the opportunities and challenges facing this vital sector. The study followed a descriptive-analytical approach, using questionnaires to collect data from a representative sample of 156 participants, including owners and managers of these enterprises. The results revealed that the digital economy significantly contributes to expanding companies' access to global markets, improving the quality of services provided, and supporting more accurate and effective decision-making within enterprises. The study also highlighted key challenges such as the lack of digital skills, the costs of digital transformation, and cybersecurity risks, in addition to the need for greater government support and specialized training programs. Based on these findings, the study recommends strengthening digital training and qualification programs, providing financial support and incentives, developing digital infrastructure, improving regulatory and legislative frameworks, encouraging public-private partnerships, and raising awareness of the importance of the digital economy. These recommendations aim to enable small and medium-sized enterprises

(SMEs) to capitalize on digital opportunities and achieve sustainable growth in line with Saudi Vision 2030.

Keywords: Digital Economy, SMEs, Digital Transformation, Service Quality, Global Markets, Digital Skills, Government Support.

الفصل الأول

المقدمة:

يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة نتيجة التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى بروز مفهوم الاقتصاد الرقمي كأحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. يُعَرّف الاقتصاد الرقمي بأنه ذلك النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على التقنيات الرقمية في مختلف مراحله، من الإنتاج والتوزيع وحتى الاستهلاك. وتكمن أهميته في قدرته على تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوسيع نطاق الأعمال، وتوفير حلول مبتكرة تتناسب مع متغيرات السوق العالمية. وفي هذا السياق، تتبنى المملكة العربية السعودية هذا التوجه ضمن رؤيتها الوطنية "رؤية المملكة 2030"، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز دور القطاع الخاص، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في دعم الاقتصاد المحلي (Alhamad، 2024).

تُعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية للاقتصاد السعودي، حيث تمثل الغالبية العظمى من إجمالي عدد المنشآت، وتلعب دوراً محورياً في توفير فرص العمل وتحفيز الابتكار. ومع الاتجاه نحو التحول الرقمي، أصبحت هذه المنشآت أمام فرص كبيرة للنمو والتوسع، مثل إمكانية الدخول إلى أسواق جديدة، وتحسين الكفاءة الداخلية، وتطوير النماذج التجارية. ومع ذلك، يرافق هذه الفرص عدد من التحديات، من أبرزها محدودية الإمكانيات المالية والتقنية، ونقص الكفاءات الرقمية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق (Aydın، 2022).

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر التحول إلى الاقتصاد الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل متكامل للفرص المتاحة والعقبات التي تواجه هذه المنشآت. كما تسعى إلى تقديم توصيات عملية مبنية على أساس علمي لدعم هذا القطاع الحيوي في التكيف مع التحول الرقمي والاستفادة منه بأقصى قدر ممكن (Klein، 2021).

تشير الدراسات السابقة إلى أن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يساهم بشكل ملموس في رفع إنتاجية المنشآت الصغيرة، وتسهيل عملياتها، وخفض التكاليف التشغيلية. كما بيّنت بعض الدراسات أن الرقمنة تساهم في تقليل الفجوة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، من خلال إتاحة أدوات رقمية متكافئة تعزز من قدرتها التنافسية. إلا أن بعض التقارير كشفت عن وجود فجوة تقنية لدى نسبة كبيرة من هذه المنشآت، حيث لا تزال تفتقر إلى المعرفة الرقمية أو الأدوات اللازمة للتحول الرقمي الكامل (Yusuf، 2023).

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو تركيزها على السياق السعودي تحديدًا، من خلال تحليل الواقع الحالي للتحول الرقمي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة، والاعتماد على بيانات ميدانية وتحليل نوعي وكمّي يساعد في فهم أعمق للتحديات والفرص. كما تتناول الدراسة أثر السياسات الحكومية والمبادرات الوطنية الحديثة في تسريع هذا التحول، مما يمنحها طابعاً تطبيقياً يعزز من فاعلية نتائجها ويوفر دعماً عملياً لصناع القرار وأصحاب المنشآت على حد سواء (Youssef، 2022).

مشكلة الدراسة:

يُعرّف التحول الرقمي بأنه عملية توظيف التقنيات الرقمية والذكية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية والتشغيلية داخل المؤسسات، بهدف تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتوسيع نطاق الأسواق، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة تتماشى مع تطلعات المستهلكين وسرعة التغيرات في بيئة الأعمال. ويُعد التحول الرقمي من الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي، حيث يؤثر بشكل مباشر على آليات العمل والتنافسية والمرونة المؤسسية. ومع أن هذا التحول بات ضرورة ملحة في ظل الثورة الصناعية الرابعة، إلا أن تطبيقه الفعلي يطرح العديد من التحديات، خاصة لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي غالباً ما تفتقر إلى الموارد المالية، والكوادر البشرية المؤهلة، والبنية التقنية اللازمة لتحقيق التحول الرقمي الكامل والفعّال.

تتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة في التحديات البنيوية والوظيفية التي تعيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية من الاستفادة المثلى من التحول إلى الاقتصاد الرقمي، رغم ما يحمله من فرص كبيرة لتوسيع نطاق أعمالها وتعزيز قدرتها التنافسية. فبالرغم من الجهود الحكومية والمبادرات الداعمة، ما زال هناك تفاوت ملحوظ في درجة التحول الرقمي بين مختلف المنشآت، بل إن بعضها لم يبدأ فعلياً في أي عملية تحول رقمي حتى الآن.

ومن **المشكلات المترتبة على ذلك:**

- ضعف القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أمام الشركات الأكبر حجمًا والأسرع في تبني التكنولوجيا.
- صعوبة الوصول إلى أسواق جديدة عبر القنوات الرقمية، وهو ما يحرم هذه المنشآت من فرص نمو محتملة.
- ارتفاع التكاليف التشغيلية نتيجة الاعتماد على أساليب تقليدية في الإدارة والإنتاج.
- ضعف القدرة على جمع البيانات وتحليلها لاتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على الأدلة، مما يقلل من كفاءة التخطيط والتوسع.
- محدودية قدرة المنشآت على التفاعل مع العملاء في بيئات إلكترونية، مما يؤثر سلبًا على تجربة العميل ورضاه (Alqahtani، 2024).

وقد أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سواء في المملكة أو على المستوى العالمي، تواجه صعوبات تقنية وإدارية في مواكبة التحول الرقمي، منها ضعف البنية التحتية الرقمية، وانخفاض الوعي التقني لدى الإدارة، وعدم توفر الدعم المؤسسي المناسب. وبينما تطرقت بعض هذه الدراسات إلى أهمية الدعم الحكومي والابتكار في تعزيز هذا التحول، إلا أن معظمها لم يقدم تحليلاً متعمقاً للسياق السعودي المحلي، أو لم يركز بشكل كافٍ على التحديات والفرص من منظور أصحاب المنشآت أنفسهم.

من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، إذ تسعى إلى سد هذه الفجوة المعرفية من خلال تقديم تحليل علمي معمق للتأثيرات الفعلية للتحول الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة، مع تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها هذا القطاع، وفهم العوامل التي تسهم في تبني التقنيات الرقمية أو تعيقها. كما أن الدراسة تعتمد على عينة من الواقع المحلي، مما يضفي طابعاً عملياً وتطبيقيًا على نتائجها.

وتتمثل القيمة العلمية للدراسة في أنها تُسهم في تطوير الإطار المفاهيمي المتعلق بتحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتصاد الرقمي في بيئة نامية مثل المملكة العربية السعودية، من خلال تقديم توصيات واقعية قائمة على بيانات وتحليلات مستمدة من الواقع. كما يمكن أن تُستخدم نتائج هذه الدراسة كأساس

لصياغة سياسات داعمة من قِبل الجهات الحكومية، وبرامج تدريبية وتعليمية موجهة لتعزيز كفاءة رواد الأعمال، وتوسيع دائرة التحول الرقمي في المملكة بما يتوافق مع أهداف "رؤية 2030."

استنادًا إلى ما تم ذكره من مشاكل، يطرح السؤال الرئيسي للدراسة: **كيف يمكن لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية التغلب على التحديات المرتبطة بالتحول إلى الاقتصاد الرقمي والاستفادة من الفرص التي يقدمها هذا التحول؟**

تساؤلات الدراسة:

- **السؤال الرئيسي للدراسة:** كيف يؤثر التحول إلى الاقتصاد الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؟ وما هي الفرص والتحديات المرتبطة بهذا التحول؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1. ما مدى استعداد قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية للتحول إلى الاقتصاد الرقمي؟
2. ما هي الفرص التي يوفرها التحول الرقمي لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة؟
3. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تبني التحول الرقمي؟
4. كيف يؤثر التحول الرقمي على قدرة الأعمال الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في السوق السعودي؟
5. ما هي السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة لدعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في التحول إلى الاقتصاد الرقمي؟

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:** تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية بالغة في سياق التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العالمي بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، حيث يُعد التحول الرقمي من العوامل الحاسمة التي تساهم في تشكيل المستقبل الاقتصادي للمملكة. إن دراسة التحول إلى الاقتصاد الرقمي في المملكة، مع التركيز على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، لا تقتصر فقط على تحليل الوضع

الراهن، بل تقدم رؤية علمية معمقة حول كيفية تأثير هذه التحولات على النمو الاقتصادي ورفع مستويات الإنتاجية.

كما أن هذه الدراسة تسهم في إثراء الأدبيات العلمية الخاصة بالتحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، والتي تمثل خطوة أساسية ضمن رؤية 2030. فحتى الآن، هناك نقص في الدراسات التي تتناول التحول الرقمي في سياق قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، خاصة في الدول النامية مثل السعودية. هذا القصور في الأدبيات يجعل الدراسة مصدرًا مهمًا للباحثين والمختصين في مجال الاقتصاد الرقمي ودراسات التنمية الاقتصادية، ويُعزز من الفهم العلمي حول كيفية تحسين فاعلية تطبيقات التحول الرقمي في بيئات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

من خلال تقديم تحليلات علمية للفرص والتحديات التي تواجه هذا القطاع في مجال التحول الرقمي، تساهم الدراسة في بناء قاعدة بيانات علمية مهمة تُستخدم في تطوير السياسات الاقتصادية والرقمية. كما توضح بشكل علمي كيف يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في السعودية الاستفادة من الاقتصاد الرقمي لتعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق التوسع والنمو. وبذلك، تساهم الدراسة في تحقيق أهداف علمية تتعلق بفهم ديناميكيات التحول الرقمي وأثره على البيئة الاقتصادية المحلية (Mohammed، 2023).

- **الأهمية العملية:** أما من الناحية العملية، فإن لهذه الدراسة أهمية كبيرة في توجيه سياسة الحكومة السعودية في تعزيز التحول الرقمي في القطاع الخاص، وخاصة في الأعمال الصغيرة والمتوسطة. إن التحديات التي تواجهها هذه الشركات في التعامل مع المتغيرات الرقمية تتطلب استراتيجيات تدعيمية وتوجيهات عملية تهدف إلى تمكينها من مواجهة هذه التحديات وتحقيق النجاح في هذا المجال. من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم توصيات عملية تُسهم في تطوير برامج تدريبية وتحفيزية تساعد على رفع مستوى الوعي الرقمي لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن إرشاد الشركات إلى كيفية تكامل الحلول الرقمية في عملياتها اليومية بما يتناسب مع احتياجاتها ومواردها المتاحة.

على المستوى المؤسسي، فإن الدراسة توفر معلومات دقيقة وموثوقة يمكن للجهات الحكومية المعنية، مثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، أن تعتمد عليها في تصميم السياسات والبرامج التي تدعم التحول الرقمي في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. كما تقدم الدراسة مجموعة من الحلول والتوصيات التي يمكن أن تكون أساسًا لتطوير المبادرات الحكومية التي تستهدف تسهيل الحصول على التكنولوجيا الحديثة وتقديم الدعم المالي والفني لهذه الشركات.

من جانب آخر، تعكس الأهمية العملية لهذه الدراسة في تمكين قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. إذ أن تطبيق الاقتصاد الرقمي يمكن أن يساعد الشركات الصغيرة في تحسين إنتاجيتها، وتقليص التكاليف، وتوسيع نطاق عملها، والوصول إلى أسواق جديدة لم تكن متاحة لها من قبل. بالتالي، تُعد هذه الدراسة أداة عملية تمكن هذه الشركات من اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على فهم عميق للفرص والتحديات الرقمية، مما يعزز فرصها في الاستدامة والنمو في المستقبل (Alojail، 2023).

أهداف الدراسة:

- الهدف الرئيسي للدراسة:

تحليل الفرص والتحديات التي تواجه قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية خلال التحول إلى الاقتصاد الرقمي وتقديم توصيات عملية لدعم هذا التحول.

- الأهداف الفرعية:

1. دراسة مدى استعداد قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة للتحول إلى الاقتصاد الرقمي.
2. تحديد الفرص التي يوفرها التحول الرقمي للأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
3. تحليل التحديات التي تواجه الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تبني التقنيات الرقمية.
4. تقييم تأثير التحول الرقمي على تنافسية الأعمال الصغيرة والمتوسطة في السوق السعودي.
5. تقديم توصيات عملية لتمكين قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الفرص الرقمية والتغلب على التحديات.

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية الصفرية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول إلى الاقتصاد الرقمي ونمو وتطور قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، كما لا تؤثر التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي على استفادة هذه الشركات من الفرص الرقمية.

- الفرضيات الفرعية الصفرية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعي الرقمي لدى أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة وبين قدرتهم على تبني التقنيات الرقمية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر البنية التحتية الرقمية في المملكة وبين تسهيل عملية التحول الرقمي للأعمال الصغيرة والمتوسطة.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المالية التي تواجهها الأعمال الصغيرة والمتوسطة وبين قدرتها على تبني التحول الرقمي.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص المهارات الرقمية لدى القوى العاملة في المملكة وبين نجاح التحول الرقمي في الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود السياسات الحكومية الداعمة للتحول الرقمي وبين قدرة الأعمال الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع البيئة الرقمية.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث:

اعتمدت هذه الدراسة في إطارها النظري على النظرية البنيوية الوظيفية (Structural Functional Theory)، وهي نظرية تنتمي إلى علم الاجتماع، وتُستخدم لفهم الأنظمة والمؤسسات من خلال تحليل البنية (الهيكل) والوظيفة التي تؤديها كل وحدة داخل النظام. وتفترض هذه النظرية أن كل عنصر في النظام الاجتماعي أو الاقتصادي يؤدي وظيفة معينة تُسهم في تماسك النظام واستمراره. وبناءً على ذلك، نُظر إلى الاقتصاد الرقمي باعتباره عنصرًا حديثًا أُضيف إلى هيكل الاقتصاد السعودي، وله وظائف جديدة تؤثر على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث التوسع، والابتكار، والكفاءة التشغيلية، والتفاعل مع الأسواق.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

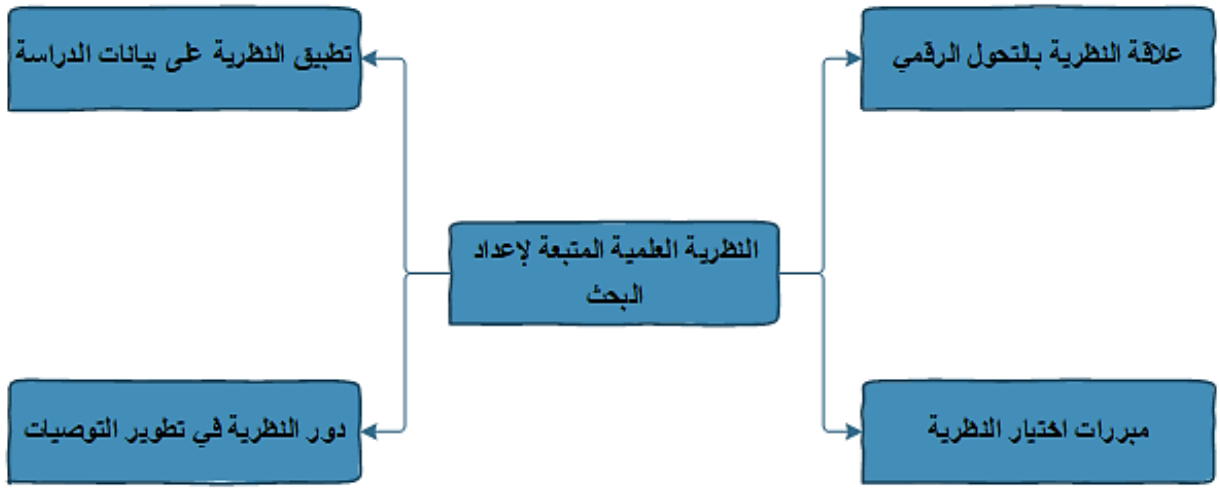

رسم توضيحي (1): النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

- علاقة النظرية بالتحول الرقمي:

من خلال منظور النظرية البنيوية الوظيفية، فإن التحول إلى الاقتصاد الرقمي يُعتبر بمثابة عملية إعادة تشكيل للبنية الاقتصادية والتنظيمية للمؤسسات. فدور التقنية الرقمية لا يقتصر على مجرد أدوات تشغيلية، بل يتعدى ذلك ليصبح وظيفة مركزية تعيد تعريف سلوك العاملين، وطبيعة العلاقات الإدارية، ونمط اتخاذ القرار، وطرق تقديم الخدمات، وحتى التفاعل مع العملاء والأسواق. إذن، تُسهم الرقمنة في إعادة ترتيب الوظائف داخل النظام المؤسسي، وتخلق توازنًا جديدًا يحاكي التحولات العالمية في بيئة الأعمال. وبالتالي، استخدمت هذه النظرية لفهم كيف يتفاعل قطاع الأعمال السعودي مع هذه التغيرات الوظيفية الناتجة عن التحول الرقمي (Vărzaru، 2024).

- مبررات اختيار النظرية:

تم اختيار النظرية البنيوية الوظيفية لهذه الدراسة لأسباب متعددة، أبرزها قدرتها على تفسير التفاعل الديناميي بين مكونات النظام الاقتصادي وتأثير التكنولوجيا كعنصر مغير داخل هذا النظام. فهي تتيح تصور الاقتصاد الرقمي كعنصر لا يعمل بمعزل عن بقية مكونات المؤسسة، بل يتكامل معها، ويؤثر فيها، ويتأثر بها. كما أنها تساعد على تحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة للتحول الرقمي، من حيث الفرص (مثل الوصول إلى الأسواق العالمية، وتحسين جودة الخدمات)، والتحديات (مثل ضعف المهارات الرقمية،

وتكاليف التحول). بذلك، وفرت النظرية إطارًا لفهم العلاقة بين البنية الرقمية الحديثة ووظائف المؤسسات الاقتصادية التقليدية (Kraus، 2022).

- تطبيق النظرية على بيانات الدراسة:

استُخدمت هذه النظرية في توجيه تحليل النتائج الكمية التي جُمعت من عينة الدراسة البالغة (156) مشاركًا. فعند تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية) مثل اختبار كاي تربيع، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)، تم النظر إلى كل بعد من أبعاد الاقتصاد الرقمي (مثل: جودة الخدمات، الوصول للأسواق، اتخاذ القرار) بوصفه وظيفة داخل النظام التنظيمي للمؤسسة. ومن ثم، تم تحليل كيف أثرت هذه الوظائف على استقرار المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقدرتها على البقاء والتطور في ظل اقتصاد رقمي متسارع (Mweshi، 2024).

- دور النظرية في تطوير التوصيات:

ساعدت النظرية البنيوية الوظيفية في بلورة توصيات عملية واضحة، ترتكز على إصلاح الوظائف غير الفعالة داخل النظام، وتعزيز تلك التي تسهم في استقراره وتقدمه. فمثلًا، أوصت الدراسة بضرورة تأهيل الكوادر البشرية رقميًا، باعتبار أن العامل البشري يُعد جزءً حيويًا من بنية المؤسسة، وأي خلل في كفاءته الرقمية يُضعف قدرة النظام على التكيف. كما دعت إلى تعزيز الدعم الحكومي والبنية التشريعية كأدوات تُعيد توازن النظام وتضمن استقراره في ظل البيئة الرقمية (Prestwich، 2015).

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المتغير التابع والمستقل:

- أولًا: المتغير التابع – الاقتصاد الرقمي:

يُعتبر الاقتصاد الرقمي المتغير التابع في هذه الدراسة، وهو المحور الرئيسي الذي تُبنى عليه فرضيات البحث وتساؤلاته. ويُقصد بالاقتصاد الرقمي في هذا السياق منظومة الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتُسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوسيع قاعدة العملاء، وتطوير المنتجات والخدمات. الاقتصاد الرقمي لا يُعد فقط أداة تقنية، بل هو بيئة متكاملة تُعيد تشكيل آليات العمل والإنتاج والتسويق والتواصل داخل قطاع الأعمال.

ويزداد حضور الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية مع تبني رؤية 2030، التي أولت التحول الرقمي أهمية قصوى كأحد ممكنات التنمية المستدامة والاقتصاد القائم على المعرفة. وبالتالي، فإن فهم كيف يتأثر هذا المتغير بعوامل محددة مثل تحسين الخدمات، والوصول للأسواق العالمية، وجودة اتخاذ القرار، يمثل جوهر هذه الدراسة (Bukht، 2018).

- ثانيًا: المتغيرات المستقلة:

1. الوصول إلى الأسواق العالمية:

يمثل هذا المتغير أحد المحاور الأساسية التي تسعى المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيقها عبر الاقتصاد الرقمي. فالتقنيات الرقمية تُمكّن المشاريع من تجاوز الحدود الجغرافية التقليدية والانخراط في التجارة الإلكترونية، مما يُتيح فرصًا واسعة للتوسع والانتشار عالميًا. يشمل ذلك استخدام المنصات الرقمية العالمية، وتحسين التواجد على الإنترنت، والاستفادة من سلاسل التوريد العالمية. وبالتالي، فإن مدى قدرة المنشأة على الوصول إلى الأسواق العالمية باستخدام الوسائل الرقمية يعد عاملًا مؤثرًا في تبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي وتفعيله (Rassool، 2019).

2. تحسين جودة الخدمات:

يمثل هذا المتغير عنصرًا مهمًا في تعزيز العلاقة مع العملاء وزيادة رضاهم. ويُقصد به التحسن الملحوظ في تقديم الخدمات من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والأتمتة، وتحليلات البيانات. تحسين جودة الخدمة عبر الأدوات الرقمية يُسهم في رفع الكفاءة، وتسريع الاستجابة، وتخصيص المنتجات بحسب احتياجات العملاء. وبالتالي، فإن هذا المتغير يعكس جانبًا جوهريًا في كيفية استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التحول الرقمي (Costa L.، 2022).

3. اتخاذ قرارات أفضل:

يُشير هذا المتغير إلى قدرة الإدارة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة على اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر دقة، مدعومة بتحليلات البيانات والتقارير الرقمية. فاعتماد أدوات تحليل البيانات الضخمة، ولوحات المؤشرات، وتطبيقات الأعمال الذكية، يُحسن جودة المعلومات المتاحة أمام متخذي القرار، ويُسهم في خفض المخاطر، وزيادة التنبؤ بالأداء. وبهذا، فإن استخدام الأدوات الرقمية يُعد محفزًا رئيسيًا لتفعيل الاقتصاد الرقمي في المنشآت (Abdul-Azeez، 2024).

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

- ثالثًا: العلاقة بين المتغيرات:

تعكس العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة المستقلة والمتغير التابع (الاقتصاد الرقمي) علاقة تفاعلية متكاملة، تقوم على التأثير المتبادل والاعتماد المتزايد. فكلما زادت قدرة المنشأة على الوصول إلى الأسواق العالمية، وتحسنت جودة خدماتها، وتمكنت من اتخاذ قرارات أكثر فاعلية، كلما كانت فرص نجاحها في تبني الاقتصاد الرقمي أعلى وأكثر استدامة.

التحليل الإحصائي للدراسة أظهر أن لهذه المتغيرات المستقلة أثرًا مباشرًا ومترابطًا في تفسير مدى تطور الاقتصاد الرقمي داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. فقد أظهرت النتائج أن هذه العوامل تُعزز من وعي المنشآت بقيمة التحول الرقمي، وتدفعها نحو الاستثمار في البنية الرقمية، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، وزيادة القدرة التنافسية.

إن الاقتصاد الرقمي لا يُولد من فراغ، بل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل التنظيمية والإدارية والتسويقية، والتي تمثلها المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة. وكلما توفرت هذه العناصر الثلاثة بدرجة أعلى، كلما أصبح التحول الرقمي أعمق وأكثر فاعلية داخل قطاع الأعمال السعودي، مما يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف رؤية المملكة الطموحة (Li، 2025).

الدراسات السابقة:

تبحث دراسة (Aldaarmi، 2025) في تأثير الوساطة المالية الرقمية على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تقنية البلوك تشين والذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية. تستخدم الدراسة بيانات من 307 شركة صغيرة ومتوسطة في قطاعات التكنولوجيا والألعاب والرياضات الإلكترونية والخدمات والصناعة. وتوظف نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) وتحليل الانحدار الهرمي لتحليل العلاقات الرئيسية بين التبني الرقمي وأداء الأعمال. تشير النتائج إلى أن التقنيات الرقمية تعزز بشكل كبير القدرات التنظيمية ($\beta = 0.65$، $p < 0.001$) والأداء المالي ($\beta = 0.58$، $p < 0.001$). يُعد الاستعداد الرقمي وسيطًا حاسمًا، حيث يفسر 42٪ من تباين الكفاءة التشغيلية. يكشف التحليل القطاعي أن شركات التكنولوجيا تستفيد أكثر من التحول الرقمي (المتوسط = 4.7)، تليها الألعاب (4.5)، والخدمات (4.2)، والصناعة (4.0). بالإضافة إلى ذلك، تُحسّن تقنية البلوك تشين الشفافية المالية ($\beta=0.72$، $p<0.001$)، بينما يُعزز الذكاء الاصطناعي الكفاءة التشغيلية ($\beta=0.68$، $p<0.001$). تُقدم الدراسة إطارًا شاملاً يربط بين تبني التقنيات الرقمية وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، مُسلّطةً الضوء على العوامل الوسيطة الرئيسية

والتفاوتات القطاعية. تُقدّم النتائج رؤى عملية لصانعي السياسات والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة في الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم التحوّل الرقمي، بما في ذلك: برامج بناء القدرات لتعزيز الكفاءات الرقمية. استراتيجيات رقمية خاصة بكل قطاع تُعالج تحديات الصناعة. تدخلات سياساتية لتعزيز الجاهزية الرقمية والشمول المالي. تماشيًا مع رؤية السعودية 2030، تُسهم هذه الرؤى في النمو المستدام، وتعزيز القدرة التنافسية، والتكامل المالي الرقمي.

شهدت تقنيات الإنترنت والاتصالات نموًا متسارعًا، مما أتاح تبادل البيانات وتطبيقات أخرى عديدة. يُعدّ التداول عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية من التطبيقات المهمة التي تُوفّر سهولة في ممارسة الأعمال ومرونة للمشترين. في هذه الورقة البحثية، نُقدّم لمحة عامة عن التجارة الاجتماعية (التجارة الإلكترونية) في سياق المملكة العربية السعودية. تُوضّح هذه الورقة التجارة الإلكترونية، وخلفية المملكة العربية السعودية، ورؤيتها للاقتصاد الرقمي. كما تُسلّط الضوء على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات، بالإضافة إلى تقنيات الويب الحديثة للتجارة الإلكترونية. كما نُسلّط الضوء على الفجوة البحثية في تحليل إمكانات التجارة الإلكترونية في السوق السعودية. تُجري هذه الورقة تحليلًا مُفصّلًا للتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية بناءً على تصميم بحثي توضيحي مُتتالي بمرحلتين كميّة ونوعية. تتضمن المرحلة الكمية استبيانًا قائمًا على 504 إجابة. تتضمن المرحلة النوعية أسئلة مقابلة مع 25 مشاركًا. بناءً على هذه الدراسة، تم تحديد سبعة محاور (يشتمل كل منها على عاملين أو أكثر) لتعزيز التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. وأخيرًا، تُناقش الفرص والتحديات المستقبلية بالتفصيل (Alotaibi، 2024).

تبحث دراسة (Tripathi، 2024) في كيفية تأثير وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية واستعدادها للتحول الرقمي على أداء أعمالها (BP). أولاً وقبل كل شيء، في هذه الدراسة، ندرس تأثير الوعي والاستعداد على أداء الأعمال باستخدام نية الاستخدام (ITU) كوسيط أولي. بالإضافة إلى ذلك، فحص الباحثون أيضًا تأثير الوعي والاستعداد على أداء الأعمال من خلال نية الاستخدام والدعم الحكومي (GS)، وفي وقت لاحق، نية الاستخدام والمهارات كوسطاء متسلسلين. باستخدام استبيان منظم يعتمد على مقياس ليكرت من سبع نقاط، تم جمع البيانات من 68 شركة صغيرة ومتوسطة في منطقة حائل في المملكة العربية السعودية، إحدى المناطق الاقتصادية الرائدة في المملكة. تم تحليل البيانات من خلال تقنيات الوساطة البسيطة والمتسلسلة من خلال AMOS-24. وجدت الدراسة أن وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة واستعدادها للتحول الرقمي أثر بشكل كبير وإيجابي على نواياها لاستخدام التكنولوجيا. وجد الباحثون أن نية الاستخدام والمهارات

والدعم الحكومي هي متغيرات مهمة تعمل على تحسين أداء الأعمال. كشف البحث أيضًا عن علاقة وساطة متسلسلّة بين الوعي وأداء الأعمال، وبين الاستعداد والأداء، مُبيّنًا أن نية الاستخدام والمهارات، ونية الاستخدام والدعم الحكومي، تُؤثّر بشكل كبير على تحسين أداء أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة. تُؤمّن تداعيات الدراسة فرصًا للتحول الرقمي الناجح للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر إلى دور المهارات والدعم الحكومي، مما سيساعدها على تحسين أدائها وتحقيق الاستدامة في التنمية البشرية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية. وبالتعاون مع صانعي السياسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والباحثين، ستُناقش الدراسة أيضًا الإمكانات الريادية للمواطنين السعوديين في الفترة التي تسبق رؤية 2030.

طُرح مفهوم التجارة الإلكترونية كمحرك جديد لنمو اقتصاد أي دولة. ويلعب قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا في المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال خلق الثروة من خلال الموظفين. تُمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية جزءً كبيرًا من الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد السعودي، وتقترح السياسات الحكومية سبلًا لتحسين قدرات هذه الشركات. أبدت معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية تحفظات على تبني جوانب من أعمالها تُقدم إلكترونيًا. لم يُطبّق سوى عدد قليل جدًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية، ومعظمها من قطاع التصنيع، التجارة الإلكترونية. تُظهر النتائج أن بعض عوائق التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية تشمل القضايا الثقافية، وعوامل الأعمال، والجوانب التقنية. ومن بين العوامل المُيسّرة برامج التوعية بالتجارة الإلكترونية، والدعم الحكومي لتبنيها، والبنية التحتية القوية لتكنولوجيا المعلومات، وبرامج التوعية. على الرغم من أن الدراسات تُشير إلى أن العروض الترويجية الحكومية لها تأثير ضئيل جدًا على التجارة الإلكترونية في العديد من الدول، إلا أن هذه الورقة البحثية أشارت إلى أن العروض الترويجية الحكومية قد عززت التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية. تدرس هذه الورقة التحديات والعقبات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية في تبني التجارة الإلكترونية (AL-TAYYAR، 2021).

الشركات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن 90% من جميع الأعمال و50% من العمالة على مستوى العالم، ومعظمها وظائف نسائية. لذلك، فإن قياس أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول الرقمي (DT) من خلال أساليب تشمل الاستدامة يمثل أداة أساسية للحد من الفقر وعدم المساواة بين الجنسين (أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة). هدفنا إلى وصف وتحليل تقييمات الأداء الحديثة للتحول الرقمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بشكل أساسي على قياس الأداء. كما هدفنا إلى تحديد ما إذا كانت

الأدوات تشمل الركائز الثلاث للاستدامة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية). من خلال مراجعة منهجية للأدبيات (SLR)، أدى البحث في Web of Science (WoS) وScopus إلى قبول 74 ورقة بحثية تمت مراجعتها من قبل الأقران ونُشرت حتى ديسمبر 2021. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تحقيق ببليومتري. على الرغم من عدم وجود قيود زمنية، إلا أن أقدم ورقة بحثية نُشرت في عام 2016، مما يشير إلى أن التحول الرقمي هو موضوع بحث جديد ذو اهتمام متزايد. إيطاليا والصين وفنلندا هي الدول التي لديها أكبر عدد من المنشورات حول هذا الموضوع. بناءً على النتائج، يُقترح إطار مفاهيمي. كما يُعرض ويُناقش اتجاهان بحثيان مستقبليان، أحدهما نظري والآخر عملي. من بين التطورات النظرية، من الضروري العمل على تعريف واسع النطاق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من بين البحوث العملية، تم تحديد تسعة اتجاهات، مثل تطبيق البيانات الضخمة، وتحديد الأولويات القطاعية والإقليمية، والبحث عبر الزمن، وغيرها. يمكن للباحثين اتباع المسارات والطرق المعروضة لتوجيه باحثيهم نحو المواضيع الأكثر صلةً والأكثر إلحاحًا في البحث (Melo، 2023).

التعليق على الدراسات السابقة:

- أوجه التشابه في الدراسات السابقة:

تُظهر الدراسات السابقة قدرًا كبيرًا من التوافق في تناولها لموضوع التحول الرقمي وتأثيره على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. فقد ركزت مجمل هذه الدراسات على العلاقة الإيجابية بين تطبيق التقنيات الرقمية الحديثة – مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين، والتجارة الإلكترونية – وبين تحسن كفاءة العمليات وجودة الخدمات ورفع مستوى الأداء المالي والإداري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أجمعت معظم الدراسات على أهمية توافر البنية التحتية الرقمية والاستعداد المؤسسي الداخلي كمحرك أساسي للانتقال نحو اقتصاد رقمي فعّال.

ومن الجوانب المشتركة الأخرى، الاعتماد على الأساليب الكمية في التحليل من خلال أدوات مثل الاستبيانات المنظمة، واستخدام تقنيات إحصائية متقدمة كتحليل الانحدار، ونمذجة المعادلات الهيكلية، وتحليل المسارات، وهي أساليب تتيح دراسة متعمقة للعلاقات السببية بين المتغيرات. وهذا يعكس مدى نضج التوجه البحثي نحو فهم الآثار العملية للتحول الرقمي على هذا القطاع الحيوي.

- أوجه الاختلاف في الدراسات السابقة:

على الرغم من تشابه الموضوعات العامة، إلا أن هناك تباينًا ملحوظًا في زوايا المعالجة وتركيز الدراسات. بعض الدراسات ركزت على قطاعات محددة كالتكنولوجيا، والألعاب، والخدمات، بينما تناولت أخرى السياق السعودي من منظور جغرافي محدود، مثل شركات منطقة معينة دون التوسع ليشمل المملكة ككل. كما أن هناك اختلافًا في الأدوات المنهجية المستخدمة، حيث اتجه بعضها إلى الجمع بين التحليل الكمي والنوعي للحصول على رؤية أكثر شمولية، بينما اكتفت دراسات أخرى بالمنهج الكمي البحت.

تناولت بعض الدراسات موضوع التحول الرقمي من منظور شامل يتضمن الاستدامة البيئية والاجتماعية، بينما ركزت دراسات أخرى على القضايا التنظيمية والثقافية التي قد تعيق هذا التحول، وهو ما أتاح تنوعًا في الرؤية والطرح البحثي، لكنّه كشف في الوقت نفسه عن نقص في نماذج متكاملة تربط بين مختلف العوامل المؤثرة في هذا المجال.

- الفجوات البحثية التي يميزها البحث الحالي:

يأتي هذا البحث ليسد عددًا من الفجوات التي لم تتناولها الدراسات السابقة بشكل كافٍ. أولًا، هناك حاجة واضحة إلى دراسة شاملة تجمع بين عدة متغيرات مستقلة (كالوصول إلى الأسواق العالمية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز عملية اتخاذ القرار) ضمن نموذج متكامل يربطها بالاقتصاد الرقمي كمتغير تابع، بدلاً من معالجة كل عامل بشكل منفصل.

ثانيًا، تفتقر بعض الدراسات إلى الربط الواضح بين التحول الرقمي والمبادرات الوطنية الكبرى، خصوصًا رؤية المملكة 2030، وما تتضمنه من سياسات استراتيجية تدعم التحول الرقمي في قطاع الأعمال، وهذا ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال تسليط الضوء على التفاعل بين التوجهات الحكومية والأداء الفعلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثًا، لم تعالج الدراسات السابقة بدرجة كافية البُعد العملي المتعلق بتقديم توصيات قابلة للتنفيذ لصناع القرار وأصحاب الأعمال، وهو ما يُعزز أهمية البحث الحالي الذي يهدف إلى الوصول لنتائج وتوصيات عملية تدعم تطبيق التحول الرقمي وتذليل تحدياته.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب فهمًا دقيقًا للعلاقات بين المتغيرات، وتحليلاً معمقًا للبيانات بهدف تفسير الواقع ووضع توصيات قائمة على نتائج موضوعية. يتيح هذا المنهج توصيف مظاهر التحول إلى الاقتصاد الرقمي في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتحليل تأثير هذا التحول من حيث الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه هذه المنشآت داخل السياق السعودي. كما يساعد المنهج الوصفي التحليلي على الربط بين النتائج الميدانية والبيانات النظرية، في ضوء المعطيات المحلية والدولية المتعلقة بالتحول الرقمي.

ستعتمد الدراسة على نوعين من البيانات: الأولية والثانوية.

- البيانات الأولية، سيتم جمعها من خلال استبيانات موجهة لعينة من أصحاب ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق المملكة، بهدف الوقوف على واقع تبني التقنيات الرقمية، والتعرف على التحديات الفعلية التي تواجههم، ومدى الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي. وقد يُعزز ذلك بإجراء مقابلات شبه مهيكلة مع عدد من المسؤولين في الجهات الداعمة للمنشآت الصغيرة (مثل "منشآت") لمزيد من التعمق في الفهم النوعي.
- أما البيانات الثانوية، فستُستقى من مصادر رسمية مثل التقارير الحكومية، والإحصاءات الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

وسيتم تحليل البيانات الكمية باستخدام برامج إحصائية مثل SPSS أوExcel، من خلال استخدام أدوات تحليلية كالإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، النسب المئوية)، إضافة إلى اختبارات الارتباط والانحدار لدراسة العلاقات بين متغيرات التحول الرقمي وأداء المنشآت. أما البيانات النوعية الناتجة عن المقابلات فسيتم تحليلها باستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لتحديد الأنماط المتكررة في الآراء والممارسات. وتهدف هذه المنهجية المتكاملة إلى الوصول إلى نتائج دقيقة وواقعية، تُسهم في تقديم فهم شامل لمدى تأثير التحول الرقمي على هذا القطاع الحيوي في المملكة.

أدوات الدراسة:

تُعد أدوات البحث من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها أي دراسة علمية، حيث يتم من خلالها جمع وتحليل البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة. في هذه الدراسة التي تركز على التحول إلى الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، خاصة في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، تم استخدام الاستبانة المغلقة بمقياس ليكرت الخماسي كأداة رئيسية لجمع البيانات. هذه الأداة تسهم في جمع معلومات كمية دقيقة عن رأي المشاركين في قضايا التحول الرقمي، مما يساعد في الحصول على تحليل دقيق للفرص والتحديات التي يواجهها القطاع.

- الاستبانة المغلقة بمقياس ليكرت الخماسي:

تعتبر الاستبانة المغلقة من الأدوات الأكثر شيوعًا في الأبحاث الكمية، لأنها تساعد في جمع البيانات بطريقة منظمة وموضوعية. في هذه الدراسة، تم تصميم الاستبانة لتتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تهدف إلى استكشاف مختلف جوانب التحول الرقمي في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. الاستبانة تركز على قياس الوعي الرقمي، التحديات التي تواجهها الشركات، استعداد هذه الشركات لتبني التقنيات الحديثة، الفرص التي يمكن أن تحققها الشركات من خلال التحول الرقمي، وكيف يؤثر هذا التحول على نمو الشركات وتنافسها في السوق.

تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي كأسلوب لتقييم الإجابات، حيث يتيح هذا المقياس للمشاركين اختيار درجة من درجات الإجابة تتراوح بين "موافق بشدة" إلى "مخالف بشدة"، مما يعزز من دقة تقييم الآراء والمواقف. هذا النوع من القياس يسهم في توفير بيانات قابلة للتحليل الكمي، بحيث يمكن للباحث تحليل الاتجاهات والأنماط في الآراء والمواقف التي يعبر عنها المشاركون في الدراسة.

تم تصميم الأسئلة بطريقة تسمح بفحص مفصل لكل جانب من جوانب التحول الرقمي. يشمل ذلك أسئلة تتعلق بمستوى الوعي الرقمي لدى أصحاب الأعمال، ومدى استعدادهم لتبني التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى التحديات التي قد يواجهها هذا القطاع في تبني هذه التقنيات مثل التحديات المالية أو التنظيمية أو التقنية. كما تتضمن الاستبانة أسئلة تسلط الضوء على الفوائد المحتملة للتحول الرقمي، مثل تحسين الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية. من خلال هذه الأسئلة، يمكن للباحث جمع معلومات دقيقة حول استعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع التحول الرقمي، وكذلك تحديد العوامل التي قد تعوق أو تشجع هذا التحول.

العينة المستهدفة:

تعتمد الدراسة على عينة من أصحاب ومديري الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث تمثل هذه الفئة المحور الأساسي للتحول الرقمي في المملكة. يمثل قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الوطني، لذا فإن دراسة واقع هذا القطاع في ظل التحول الرقمي يُعد أمرًا بالغ الأهمية. تم اختيار هذه العينة نظرًا لأنها تشكل قاعدة أساسية من الأنشطة الاقتصادية التي قد تتأثر بشكل كبير بالتغييرات الرقمية.

شمل البحث عينة متنوعة من الشركات في قطاعات متعددة مثل التجارة، والصناعة، والخدمات. هذه العينة تم اختيارها بعناية لضمان تمثيل شامل لكافة أنواع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة. كما تم تضمين شركات ذات حجم متفاوت، بحيث تتنوع البيانات المجمعة وتعكس التنوع الكبير في طبيعة هذه الشركات. من خلال هذه العينة، يمكن دراسة التفاوتات في تأثير التحول الرقمي على الشركات وفقًا لحجمها ونوع النشاط الذي تقوم به.

طرق جمع البيانات:

تم استخدام الاستبانات الإلكترونية والورقية كأدوات لجمع البيانات من العينة المستهدفة. تم إرسال الاستبانات الإلكترونية عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية إلى المشاركين، وهو ما يسهل وصول الاستبانة إلى عدد كبير من المشاركين في وقت قصير. وفي حالة الشركات التي يصعب الوصول إليها إلكترونيًا، تم اللجوء إلى الاستبانات الورقية التي تم توزيعها بشكل يدوي على هذه الشركات. هذه الطرق المتعددة في جمع البيانات تساعد في ضمان الوصول إلى عينة متنوعة وواسعة من المشاركين، مما يزيد من دقة وموثوقية النتائج.

قبل توزيع الاستبانات، تم إجراء بعض التوجيهات للمشاركين، حيث تم توضيح أهداف الدراسة وأهمية مشاركتهم في جمع البيانات. كما تم توضيح كيفية ملء الاستبانة لضمان حصول الباحث على إجابات دقيقة وموثوقة. من خلال هذه العملية، يهدف الباحث إلى جمع البيانات بطريقة منهجية تضمن أن تكون المعلومات المجمعة شاملة ومثيرة للاهتمام.

تحليل البيانات:

بعد جمع البيانات من المشاركين في الاستبانات، سيتم تحليل هذه البيانات باستخدام أدوات إحصائية مثل SPSSو .Excel ستتم معالجة البيانات باستخدام أساليب إحصائية وصفيّة لفهم توزيع الإجابات، مثل

حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استخدام أساليب تحليلية متقدمة مثل اختبار T وتحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفرضيات وفحص الفروق بين المجموعات المختلفة في العينة، سواء كان ذلك بناءً على القطاع الصناعي أو الحجم الكلي للشركة.

سيساعد التحليل الإحصائي في تفسير البيانات بشكل موضوعي ودقيق، حيث يمكن من خلاله تحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات التي تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة. هذا التحليل سيكشف النقاب عن أنماط واضحة في البيانات، مثل التحديات المشتركة التي تواجه الشركات أو الفرص المحتملة التي يمكن الاستفادة منها في عملية التحول الرقمي.

التحديات المحتملة في استخدام الأدوات:

على الرغم من فعالية الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، قد تواجه الدراسة بعض التحديات أثناء استخدامها. من أبرز هذه التحديات صعوبة الحصول على استجابات كاملة من المشاركين، حيث قد يتردد بعض المشاركين في الإجابة على أسئلة قد لا يكون لديهم معرفة كافية بها، خاصة فيما يتعلق بالتحول الرقمي. قد يكون هناك أيضًا تحيز في الإجابات نتيجة لعدم وضوح بعض الأسئلة أو عدم قدرة بعض المشاركين على فهمها بشكل صحيح. لمواجهة هذه التحديات، سيتم توفير توجيه دقيق للمشاركين لضمان أن جميع الأسئلة مفهومة بشكل صحيح.

على الرغم من هذه التحديات، تظل الاستبانة المغلقة بمقياس ليكرت أداة قوية تسمح للباحث بجمع بيانات كمية قابلة للتحليل الدقيق. من خلال هذه الأداة، يمكن الحصول على رؤى عميقة حول مدى استعداد قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة للتحول الرقمي، والتحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن أن تترتب على هذا التحول.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة العربية السعودية، والتي تُعد من أهم مكونات القطاع الخاص، وتشكل ما يزيد عن 99% من إجمالي المنشآت في المملكة، وفقًا لتصنيفات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت". ويُعرّف تصنيف هذه المنشآت بناءً على عدد الموظفين والإيرادات السنوية، حيث تُصنف المنشآت الصغيرة بأنها التي توظف من 6 إلى 49 موظفًا وتحقق إيرادات سنوية تتراوح بين 3 إلى 40 مليون ريال سعودي، بينما تُعرف المنشآت المتوسطة بأنها التي

تضم 50 إلى 249 موظفًا وتحقق إيرادات بين 40 إلى 200 مليون ريال سعودي. يضم المجتمع المستهدف قطاعات متعددة مثل التجارة، والصناعة، والتقنية، والخدمات اللوجستية، وغيرها، مما يوفر تنوعًا في البيانات وثراءً في التحليل، وهو ما يعزز من شمولية نتائج الدراسة.

أما فيما يتعلق بـ عينة الدراسة، فقد تم تحديدها باستخدام المنهجية العشوائية الطبقية (Stratified Random Sampling)، وذلك لضمان تمثيل منصف لمختلف أنواع المنشآت (صغيرة ومتوسطة) ومن مختلف المناطق الجغرافية داخل المملكة (مثل الرياض، جدة، الدمام، وغيرها). وتم اختيار العينة بناءً على تقسيم المنشآت إلى طبقات وفقًا لحجمها ونشاطها، ثم اختيار عينة عشوائية من كل طبقة، مما يضمن الحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية. يبلغ حجم العينة المستهدفة ما بين 250 إلى 350 منشأة، وهو عدد كافٍ لتحليل العلاقات الإحصائية واختبار الفرضيات، مع الحفاظ على مستوى ثقة مرتفع. وقد تم تحديد هذا الحجم بناءً على أسس علمية تراعي التباين داخل المجتمع وتقلل من هامش الخطأ، وبما يتناسب مع إمكانيات الدراسة من حيث الوقت والموارد. ومن المتوقع أن تسهم هذه العينة في توفير بيانات تمثيلية تعكس واقع التحول الرقمي بشكل موضوعي ضمن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

خطوات جمع البيانات:

تم تصميم أداة جمع البيانات على شكل استبيان شامل ومتوازن يغطي كافة المتغيرات الرئيسية المرتبطة بالدراسة، حيث احتوى على مجموعة من الأسئلة التي تتناول جوانب مختلفة من التحول الرقمي، مثل تبني التقنيات الحديثة، تحديات الاقتصاد الرقمي، الفرص المتاحة، مستوى الدعم الحكومي، تأثيرات التحول على جودة الخدمات، والقدرة على التوسع في الأسواق العالمية. تم صياغة الأسئلة بأسلوب واضح ومباشر لتجنب أي لبس أو غموض يمكن أن يؤثر على جودة الردود. بالإضافة إلى ذلك، شملت الأداة مقياس ليكرت لقياس درجة الموافقة أو الرفض على كل بند، مما يتيح تقييمًا موضوعيًا دقيقًا لآراء المشاركين.

قبل تطبيق الاستبيان على العينة الرئيسية، خضع الاستبيان لمرحلة تجريبية على عينة صغيرة من الشركات المستهدفة، وذلك للتحقق من صلاحية الأداة ودقتها في جمع البيانات المطلوبة، وكذلك لضمان وضوح الأسئلة وسهولة فهمها من قبل المشاركين. بناءً على ملاحظات هذه المرحلة التجريبية، تم إدخال بعض التعديلات الضرورية التي ساهمت في تحسين صياغة الأسئلة وزيادة فاعلية الاستبيان.

بعد الانتهاء من تطوير الاستبيان وتجهيزه، تم الشروع في عملية توزيع الاستبيانات على الشركات ضمن العينة المختارة. تم استخدام طرق متعددة لجمع البيانات، حيث تم توزيع النسخ الإلكترونية عبر البريد الإلكتروني

والمنصات الرقمية التي تستخدمها هذه الشركات، مما ساهم في الوصول إلى عدد كبير من المشاركين بطريقة سهلة وسريعة. كما تم الاعتماد على التوزيع الورقي في بعض المناطق أو الحالات التي تتطلب تواصلاً مباشرًا، مع تقديم الدعم اللازم للمشاركين وشرح الغرض من الدراسة لضمان تعاونهم.

خلال فترة جمع البيانات، تم متابعة استجابات المشاركين بشكل دوري ومنهجي، حيث تم تحفيز الشركات على إكمال الاستبيانات بدقة وأمانة، مع التأكيد على سرية البيانات وحماية خصوصيتها. ساهم هذا التتبع والمتابعة في تحقيق معدل استجابة جيد بلغ 165 استبيانًا مكتملًا وصالحًا للتحليل، مما يعزز موثوقية النتائج التي تم التوصل إليها.

في المرحلة الأخيرة، تم تنظيم البيانات وتجهيزها للتحليل باستخدام برامج التحليل الإحصائي المناسبة، حيث تم تدقيق البيانات للتأكد من خلوها من الأخطاء أو القيم المفقودة. وقد أتاح ذلك إعداد قاعدة بيانات متينة تساعد في إجراء التحليلات الإحصائية المختلفة التي تكشف العلاقات بين المتغيرات وتساهم في الإجابة على أسئلة الدراسة.

حدود البحث:

تُعد حدود الدراسة من العناصر المهمة التي تُحدد نطاق البحث وتوجهاته، إذ تعطي للقارئ فهماً واضحاً عن نطاق الدراسة التي يتم إجراؤها. في هذه الدراسة التي تناولت موضوع "التحول إلى الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة"، كان من الضروري تحديد حدود الدراسة سواء من حيث الزمان، المكان، أو البشر، بهدف توجيه البحث بشكل أكثر دقة، مما يعزز من فهم السياق الذي تتم فيه الدراسة. وفيما يلي توضيح هذه الحدود بشكل مفصل.

- الحدود البشرية:

في هذه الدراسة، تم التركيز على أصحاب ومديري الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث تُركز الدراسة بشكل خاص على الفئة القيادية داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل أصحاب الأعمال والمديرين التنفيذيين لأنهم هم الأكثر قدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بتبني التكنولوجيا والرقمنة. كما يتم استبعاد من العينة جميع الفئات الأخرى التي قد تكون مرتبطة بالأعمال الصغيرة والمتوسطة مثل الموظفين أو الموردين الذين قد لا يكون لهم دور رئيسي في اتخاذ القرارات

الخاصة بالتحول الرقمي. وبالتالي، تقتصر العينة على الفئة القيادية التي تؤثر بشكل مباشر في استراتيجية العمل والتحول الرقمي.

- الحدود الزمانية:

الحد الزمني للدراسة يمتد من عام 2020 إلى 2025، وذلك لتغطية فترة التحول الرقمي في المملكة خلال السنوات الأخيرة والتطورات التي تحدث في هذا المجال. هذه الفترة تمثل مرحلة التحولات الكبيرة في البنية التحتية الرقمية، واعتماد المؤسسات الحكومية والخاصة على التقنيات الرقمية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي. وبالتركيز على هذه الفترة الزمنية، تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل دقيق لمدى تأثير هذه التحولات على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وكيف يمكن الاستفادة من الفرص التي يقدمها التحول الرقمي.

- الحدود المكانية:

الدراسة مقتصرة على المملكة العربية السعودية كدولة واحدة، وذلك بالنظر إلى خصوصية البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في السعودية، فضلاً عن التحولات الكبرى التي تشهدها المملكة في مجالات الاقتصاد الرقمي من خلال رؤية السعودية 2030. يتم التركيز في هذه الدراسة على تحليل واقع قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة داخل حدود المملكة فقط، دون الخوض في مقارنات مع دول أخرى.

أما من حيث التوزيع الجغرافي داخل المملكة، فإن الدراسة تركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة في مناطق متنوعة داخل المملكة، بما في ذلك المناطق الكبرى مثل الرياض، جدة، والدمام، بالإضافة إلى مناطق أخرى قد تكون لها خصائص اقتصادية وتجارية مختلفة. هذا التنوع المكاني يساهم في توفير نتائج شاملة تعكس تأثيرات التحول الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء المملكة، وليس فقط في المدن الكبرى. ومع ذلك، يتم استبعاد بعض المناطق النائية أو الأقل تطورًا من حيث التحول الرقمي، وذلك لضمان دقة الدراسة التي تركز بشكل أساسي على المناطق التي تشهد تحولًا رقميًا ملحوظًا.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

تحليل البيانات:

- الوصف الإحصائي للبيانات:

الوصف الإحصائي للبيانات هو مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تُستخدم لتنظيم وتلخيص وتحليل البيانات بشكل يُسهل فهمها وتفسيرها. ويشمل هذا الوصف استخدام المقاييس الإحصائية مثل المتوسط الحسابي، الوسيط، المنوال، والانحراف المعياري، بالإضافة إلى الرسوم البيانية مثل المدرجات التكرارية والمخططات الصندوقية والجداول. الهدف الأساسي من الوصف الإحصائي هو تقديم صورة مبسطة وشاملة عن طبيعة البيانات وتوزيعها.

تكمن أهمية الوصف الإحصائي في قدرته على تقديم نظرة عامة واضحة وسريعة عن خصائص البيانات، مما يساعد الباحثين وصناع القرار على فهم الاتجاهات العامة والتباينات بين القيم. من خلال هذا الوصف، يمكن التعرف على الأنماط، والكشف عن القيم الشاذة، وتحديد مدى التجانس أو التباين داخل مجموعة البيانات. كما يُعتبر خطوة أساسية قبل الشروع في التحليل الإحصائي المتقدم، حيث يوفر أساسًا متينًا لفهم البيانات وتفسير النتائج بشكل دقيق.

جدول (1): الوصف الإحصائي للبيانات

Statistics							
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	Std. Error of Mean	N	
						Valid	
0.376	-1.085	0.189	-0.139	1.377	0.107	165	ما هو عمرك
0.376	-1.928	0.189	-0.309	0.496	0.039	165	ما هو جنسك
0.376	-1.391	0.189	-0.297	1.521	0.118	165	ما هي درجتك العلمية
0.376	-1.441	0.189	0.168	1.528	0.119	165	أتاح الاقتصاد الرقمي فرصًا أكبر للتسويق الإلكتروني بأقل التكاليف
0.376	-1.402	0.189	0.158	1.494	0.116	165	وفرت المنصات الرقمية فرصًا جديدة للوصول إلى الأسواق العالمية
0.376	-1.384	0.189	0.090	1.496	0.116	165	وفرت المنصات الرقمية فرصًا جديدة للوصول إلى الأسواق العالمية
0.376	-1.270	0.189	0.191	1.412	0.110	165	ساعد استخدام التكنولوجيا الرقمية فى تحسين جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة

ساهم التحول الرقمى فى تسهيل عمليات الدفع والتحصيل المالى	165	0.117	1.504	0.056	0.189	-1.466	0.376
أدى الاقتصاد الرقمى إلى زيادة قدرة المنشأة على التنافس مع الشركات الكبرى	165	0.113	1.450	0.361	0.189	-1.218	0.376
استخدام البيانات الرقمية ساعد فى اتخاذ قرارات أفضل داخل المنشأة	165	0.112	1.435	0.243	0.189	-1.322	0.376
تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبة فى التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمى	165	0.120	1.548	0.254	0.189	-1.455	0.376
يفتقر العاملون فى المنشأة إلى المهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة	165	0.112	1.435	0.198	0.189	-1.286	0.376
تمثل تكلفة التحول الرقمى (برامج، تدريب، أجهزة) عبئًا على الميزانية	165	0.113	1.450	0.168	0.189	-1.354	0.376
تواجه المنشأة تحديات أمنية تتعلق بحماية البيانات الإلكترونية	165	0.115	1.481	0.280	0.189	-1.337	0.376
توجد صعوبة فى مواكبة التغيرات السريعة فى تقنيات الاقتصاد الرقمى	165	0.114	1.458	0.198	0.189	-1.342	0.376
قلة الدعم الحكومى الكافى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فى مجال التحول الرقمى	165	0.120	1.537	0.105	0.189	-1.500	0.376
توجد عقبات تنظيمية أو قانونية تؤثر على تطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمى	165	0.118	1.521	0.262	0.189	-1.449	0.376
توفر الحكومة السعودية حوافز مناسبة لدعم التحول الرقمى فى المشاريع الصغيرة والمتوسطة	165	0.110	1.414	0.448	0.189	-1.128	0.376
توجد مبادرات تدريبية حكومية تساعد على تأهيل العاملين فى المنشآت الصغيرة والمتوسطة رقميًا	165	0.117	1.499	0.016	0.189	-1.443	0.376
البيئة التشريعية فى المملكة تدعم التحول إلى الاقتصاد الرقمى بشكل فعّال	165	0.121	1.558	0.144	0.189	-1.514	0.376
توفر برامج التمويل الحكومى يساعد فى تبنى تقنيات الاقتصاد الرقمى	165	0.119	1.534	0.114	0.189	-1.468	0.376
التحول إلى الاقتصاد الرقمى ساهم فى تحسين أداء المنشأة بشكل عام	165	0.111	1.426	0.176	0.189	-1.281	0.376

النتائج

1. عمر المشاركين في التجربة: اتضح من النتائج أن الأكثر تشارُكًا بالتجربة انحصرت أعمارهم فيما بين 40-50 عامًا، وذلك بنسبة 32.1%، مما يدل على أن هذه الفئة العمرية تمثل الشريحة الأكثر انخراطًا

في عملية التحول الرقمي داخل قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها أن هذه الفئة غالبًا ما تجمع بين الخبرة العملية الطويلة والقدرة على التكيف مع متغيرات السوق، إضافة إلى إدراكهم لأهمية تبني التكنولوجيا الرقمية لضمان الاستمرار في المنافسة والنمو. كما قد تعكس هذه النتيجة وعيًا متزايدًا لدى أصحاب المشاريع في هذه المرحلة العمرية بضرورة تطوير نماذج أعمالهم لمواكبة التوجهات الحديثة، سواء في التسويق الإلكتروني أو التحول نحو الأنظمة المحاسبية والإدارية الرقمية. ومن جهة أخرى، فإنها قد تشير إلى وجود فجوة رقمية بين الفئات العمرية المختلفة، مما يستدعي دعمًا وتوجيهًا خاصًا للفئات الأصغر سنًا أو الأكبر سنًا لتعزيز شمولية التحول الرقمي على مستوى أوسع في القطاع.

جدول (2): الوصف الإحصائي لعمر المشاركين في التجربة

عمر المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	31	18.8	18.8	18.8
	30-40	18	10.9	10.9	29.7
	40-50	53	32.1	32.1	61.8
	50-60	27	16.4	16.4	78.2
	60+	36	21.8	21.8	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

2. جنس المشاركين في التجربة:

اتضح من النتائج أن الأكثر تشارُكًا بالتجربة هم الذكور، وذلك بنسبة 57.6%، مما يدل على أن الرجال لا يزالون يشكلون النسبة الأكبر من أصحاب أو مديري الأعمال الصغيرة والمتوسطة المنخرطين في التحول إلى الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية. ويعكس ذلك جزئيًا الواقع القائم في سوق العمل وقطاع ريادة الأعمال، حيث لا تزال مشاركة الذكور أعلى من الإناث في العديد من الأنشطة الاقتصادية، رغم التقدم الملحوظ في تمكين المرأة خلال السنوات الأخيرة. كما قد يُشير ذلك إلى أن الرجال كانوا أكثر انخراطًا في التجربة الرقمية سواء من خلال تبني أدوات التكنولوجيا الحديثة أو المشاركة في مبادرات التحول الرقمي، وهو ما قد يعود إلى عوامل تتعلق بالخبرة، أو فرص التدريب، أو التمكين التقني. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة تسلط الضوء أيضًا على أهمية تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، لا سيما وأن التحول الرقمي يمثل فرصة كبيرة لخلق بيئة أكثر شمولاً وتنوعًا في قطاع

الأعمال، من خلال تمكين جميع الفئات على حد سواء للوصول إلى الموارد والأسواق عبر الوسائط الرقمية.

جدول (3): الوصف الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة

جنس المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أنثى	70	42.4	42.4	42.4
	ذكر	95	57.6	57.6	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

3. الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة:

اتضح من النتائج أن الأكثر تشارُكًا بالتجربة هم الحاصلون على درجة الماجستير، وذلك بنسبة 35.8%، مما يدل على أن فئة المتعلمين تعليماً عالياً، وخصوصًا حملة الدراسات العليا، تُعد من أكثر الفئات وعيًا واستعدادًا لتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. ويُشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى التعليم العالي والقدرة على استيعاب الأدوات والتقنيات الرقمية الحديثة، بالإضافة إلى فهم الفرص والتحديات المصاحبة لهذا التحول. فحاملو درجة الماجستير غالبًا ما يتمتعون بخلفية معرفية تؤهلهم لتبني الاستراتيجيات الرقمية، كما أنهم قد يكونون أكثر اطلاعًا على الاتجاهات العالمية في الاقتصاد والتقنية، مما يجعلهم أكثر ميلاً إلى التفاعل مع التحول الرقمي كخيار استراتيجي للنمو والتطور. وتعكس هذه النتيجة أيضًا أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب المتخصص لرفع جاهزية الكوادر البشرية في مختلف مستوياتها التعليمية، من أجل تسريع وتوسيع نطاق التحول الرقمي في بيئة الأعمال السعودية.

جدول (4): الوصف الإحصائي للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	درجة البكالوريوس	29	17.6	17.6	17.6
	دكتوراه	25	15.2	15.2	32.7
	شهادة الدراسة الثانوية	29	17.6	17.6	50.3
	شهادة عليا	23	13.9	13.9	64.2
	ماجستير	59	35.8	35.8	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

4. أتاح الاقتصاد الرقمي فرصًا أكبر للتسويق الإلكتروني بأقل التكاليف:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن الاقتصاد الرقمي أتاح فرصًا أكبر للتسويق الإلكتروني بأقل التكاليف، وذلك بنسبة 35.8%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن الجانب التسويقي يُعد من أبرز الفوائد المباشرة التي لمسها أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة نتيجة التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية. ويعكس ذلك وعيًا متزايدًا بأهمية استخدام المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في الوصول إلى شرائح أوسع من العملاء محليًا ودوليًا، دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة كما هو الحال في أساليب التسويق التقليدية. كما تشير هذه النتيجة إلى أن التحول الرقمي قد أسهم بشكل فعّال في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة في السوق من خلال أدوات رقمية متاحة ومرنة، تعزز من فرص النمو وتخفيض التكاليف التشغيلية، خاصة في جانب الترويج والعرض. ومن جهة أخرى، فإن هذه النسبة العالية تعكس إدراكًا متزايدًا من رواد الأعمال لأهمية التواجد الرقمي كعنصر حاسم في استمرارية الأعمال وتوسيع نطاقها في ظل التحول المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي.

جدول (5): الوصف الإحصائي لإتاحة الاقتصاد الرقمي فرصًا أكبر للتسويق الإلكتروني بأقل التكاليف

أتاح الاقتصاد الرقمى فرصًا أكبر للتسويق الإلكترونى بأقل التكاليف					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	56	33.9	33.9	33.9
	أوافق بشدة	18	10.9	10.9	44.8
	لا أوافق	33	20.0	20.0	64.8
	لا أوافق بشدة	27	16.4	16.4	81.2
	لا أوافق ولا أرفض	31	18.8	18.8	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

5. وفرت المنصات الرقمية فرصًا جديدة للوصول إلى الأسواق العالمية:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن المنصات الرقمية وفرت فرصًا جديدة للوصول إلى الأسواق العالمية، وذلك بنسبة 30.3%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن التحول إلى الاقتصاد الرقمي لم يقتصر أثره على تحسين العمليات الداخلية للأعمال الصغيرة والمتوسطة، بل امتد ليشكّل بوابة حقيقية للانفتاح على الأسواق الدولية. ويعكس ذلك وعي أصحاب هذه المشاريع بأهمية التوسع خارج النطاق المحلي، والاستفادة من أدوات التجارة

الإلكترونية، ومنصات التسويق الرقمي، والبوابات الإلكترونية العالمية التي أزالت الكثير من الحواجز التقليدية المرتبطة بالموقع الجغرافي والموارد المحدودة. كما تُشير هذه النتيجة إلى إدراك متزايد لدى رواد الأعمال بأهمية العولمة الرقمية ودورها في خلق فرص نمو غير محدودة من خلال استهداف عملاء جدد، وبناء شراكات دولية، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات السعودية. وبالتالي، فإن هذه النسبة المرتفعة تؤكد على أن الاقتصاد الرقمي بات يُشكل عامل تمكين استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز وجودها في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

جدول (6): الوصف الإحصائي لتوفير المنصات الرقمية فرصًا جديدة للوصول إلى الأسواق العالمية

وفرت المنصات الرقمية فرصًا جديدة للوصول إلى الأسواق العالمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	50	30.3	30.3	30.3
	أوافق بشدة	25	15.2	15.2	45.5
	لا أوافق	31	18.8	18.8	64.2
	لا أوافق بشدة	29	17.6	17.6	81.8
	لا أوافق ولا أرفض	30	18.2	18.2	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

6. ساعد استخدام التكنولوجيا الرقمية في تحسين جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن استخدام التكنولوجيا الرقمية ساعد في تحسين جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة، وذلك بنسبة 26.7%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن التحول الرقمي لا يُنظر إليه فقط كأداة تسويقية أو وسيلة للوصول إلى الأسواق، بل كمحرك فعّال لتحسين الأداء التشغيلي والارتقاء بمستوى الجودة في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويشير ذلك إلى أن إدماج التقنيات الرقمية، مثل أنظمة إدارة الجودة، وبرامج تتبع الطلبات، وتحليلات بيانات العملاء، أسهم في تطوير المنتجات والخدمات لتصبح أكثر دقة وكفاءة واستجابة لاحتياجات السوق. كما يعكس هذا الوعي المتنامي بين رواد الأعمال بأهمية الابتكار والتحسين المستمر في بناء الثقة مع العملاء وتحقيق التميز التنافسي. ويدل أيضًا على أن التحول الرقمي بدأ يحقق أثرًا ملموسًا في رفع معايير العمل وجودة المخرجات، مما يُعزز من فرص نجاح هذه المنشآت في بيئة أعمال تتسم بالتغير والتنافسية العالية، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

جدول (7): الوصف الإحصائي لمساعدة استخدام التكنولوجيا الرقمية في تحسين جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة

ساعد استخدام التكنولوجيا الرقمية في تحسين جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	44	26.7	26.7	26.7
	أوافق بشدة	25	15.2	15.2	41.8
	لا أوافق	36	21.8	21.8	63.6
	لا أوافق بشدة	24	14.5	14.5	78.2
	لا أوافق ولا أرفض	36	21.8	21.8	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

7. ساهم التحول الرقمي في تسهيل عمليات الدفع والتحصيل المالي:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن التحول الرقمي ساهم في تسهيل عمليات الدفع والتحصيل المالي، وذلك بنسبة 28.5%، ومثلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن الجانب المالي يُعد من أبرز المجالات التي شهدت تحسناً ملحوظاً بفضل اعتماد الحلول الرقمية في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويعكس ذلك إدراكاً واسعاً من قبل أصحاب هذه المنشآت لأهمية الأتمتة والرقمنة في تسريع التعاملات المالية، وتقليل الاعتماد على الإجراءات التقليدية المعقدة، التي كانت تستهلك الوقت وتزيد من نسبة الأخطاء البشرية. كما تُبرز هذه النتيجة فاعلية المنصات الرقمية وأنظمة الدفع الإلكتروني في تسهيل عملية تحصيل المستحقات من العملاء، سواء داخل المملكة أو على المستوى الدولي، وهو ما يسهم في تحسين التدفق النقدي، وتعزيز الاستقرار المالي، وزيادة القدرة على التوسع والنمو. ومن جهة أخرى، فإن هذه النسبة تؤكد أن التحول الرقمي لم يكن خياراً ترفيهياً، بل ضرورة ملحّة لمواكبة التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة، والارتقاء بجودة العمليات المالية بما يواكب طموحات رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد رقمي متكامل وفعّال.

جدول (8): الوصف الإحصائي لمساهمة التحول الرقمي في تسهيل عمليات الدفع والتحصيل المالي

ساهم التحول الرقمي في تسهيل عمليات الدفع والتحصيل المالي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	47	28.5	28.5	28.5
	أوافق بشدة	29	17.6	17.6	46.1
	لا أوافق	35	21.2	21.2	67.3
	لا أوافق بشدة	31	18.8	18.8	86.1
	لا أوافق ولا أرفض	23	13.9	13.9	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

8. أدى الاقتصاد الرقمي إلى زيادة قدرة المنشأة على التنافس مع الشركات الكبرى:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن الاقتصاد الرقمي أدى إلى زيادة قدرة المنشأة على التنافس مع الشركات الكبرى، وذلك بنسبة 28.5%، ومثلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن التحول الرقمي قد لعب دورًا محوريًا في تقليص الفجوة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى. فقد أتاحت التقنيات الرقمية لتلك المنشآت فرصًا للوصول إلى أدوات متقدمة كانت في السابق محصورة على الشركات ذات الميزانيات العالية، مثل أنظمة تحليل البيانات، والتسويق الرقمي، والتجارة الإلكترونية، والتعاملات المالية المؤتمتة. ويُظهر ذلك أن الاقتصاد الرقمي ساهم في خلق بيئة تنافسية أكثر عدالة، حيث بات بالإمكان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تقدم منتجاتها وخدماتها بجودة عالية وتصل إلى شريحة واسعة من العملاء بكفاءة وبتكلفة أقل. كما تعكس هذه النتيجة وعيًا متناميًا بأهمية التكنولوجيا في تعزيز الابتكار وسرعة التفاعل مع تغيرات السوق، وهو ما يجعل من التحول الرقمي أحد أهم العوامل التمكينية التي تدعم استدامة ونمو هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تعزيز التنوع الاقتصادي والابتكار.

جدول (9): الوصف الإحصائي لتأدية الاقتصاد الرقمي إلى زيادة قدرة المنشأة على التنافس مع الشركات الكبرى

أدى الاقتصاد الرقمى إلى زيادة قدرة المنشأة على التنافس مع الشركات الكبرى					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	47	28.5	28.5	28.5
	أوافق بشدة	26	15.8	15.8	44.2
	لا أوافق	25	15.2	15.2	59.4
	لا أوافق بشدة	36	21.8	21.8	81.2
	لا أوافق ولا أرفض	31	18.8	18.8	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

9. استخدام البيانات الرقمية ساعد في اتخاذ قرارات أفضل داخل المنشأة:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن استخدام البيانات الرقمية ساعد في اتخاذ قرارات أفضل داخل المنشأة، وذلك بنسبة 27.3%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن البيانات الرقمية أصبحت أداة مركزية وأساسية في دعم العمليات الإدارية والقرارات الاستراتيجية داخل قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة. ويعكس ذلك تحولًا نوعيًا

في آلية إدارة هذه المنشآت، حيث لم يعد الاعتماد على الحدس أو التجربة الشخصية هو الأساس، بل أصبح تحليل البيانات الرقمية، مثل بيانات العملاء والمبيعات والسوق، عاملاً حاسمًا في اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية. وتُشير هذه النتيجة أيضًا إلى تنامي وعي أصحاب الأعمال بأهمية تبني حلول تحليل البيانات ومؤشرات الأداء الرقمية من أجل تحسين الكفاءة التشغيلية، وتحديد الفرص، وتقليل المخاطر. كما يؤكد ذلك على الدور الكبير الذي يلعبه التحول الرقمي في بناء بيئة عمل قائمة على المعرفة والمعلومات، ما يسهم في رفع مستوى التنافسية والابتكار في هذا القطاع، ويعزز من قدرته على الاستجابة السريعة لتقلبات السوق ومتطلبات العملاء، بما ينسجم مع تطلعات الاقتصاد السعودي نحو التحول الرقمي الشامل.

جدول (10): الوصف الإحصائي لاستخدام البيانات الرقمية ساعد في اتخاذ قرارات أفضل داخل المنشأة

استخدام البيانات الرقمية ساعد في اتخاذ قرارات أفضل داخل المنشأة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	45	27.3	27.3	27.3
	أوافق بشدة	40	24.2	24.2	51.5
	لا أوافق	30	18.2	18.2	69.7
	لا أوافق بشدة	20	12.1	12.1	81.8
	لا أوافق ولا أرفض	30	18.2	18.2	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

10. تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، وذلك بنسبة 29.7%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن التحول إلى الاقتصاد الرقمي ليس عملية سهلة أو تلقائية بالنسبة لهذه الفئة الحيوية من المنشآت، بل يُصاحبها تحديات حقيقية تؤثر على قدرتها على التكيّف والاستفادة الكاملة من الفرص التي يقدمها هذا التحول. ويعكس ذلك وجود عدد من العوائق التي قد تكون متعلقة بنقص الخبرات التقنية، أو ضعف البنية التحتية الرقمية، أو محدودية الموارد المالية والبشرية، فضلاً عن عدم كفاية التدريب والتأهيل لتبني واستخدام الأدوات الرقمية بشكل فعّال. كما تشير هذه النتيجة إلى أن هناك حاجة ملحة لدعم موجه ومتكامل من قبل الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتوفير برامج توعية، وتدريب، وتمويل، فضلاً عن تسهيل الوصول إلى التقنيات الرقمية المتطورة، من أجل تجاوز هذه الصعوبات وتعزيز جاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمنافسة في

الاقتصاد الرقمي. وبالتالي، فإن هذه النسبة تعكس واقعًا يتطلب استراتيجية شاملة ومستدامة لتعزيز القدرات الرقمية وتذليل العقبات أمام هذه المشاريع الحيوية لضمان نجاحها واستمراريتها في عصر الرقمنة والتحول الاقتصادي.

جدول (11): الوصف الإحصائي لمواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبة فى التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمى					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	49	29.7	29.7	29.7
	أوافق بشدة	33	20.0	20.0	49.7
	لا أوافق	27	16.4	16.4	66.1
	لا أوافق بشدة	33	20.0	20.0	86.1
	لا أوافق ولا أرفض	23	13.9	13.9	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

11. يفتقر العاملون في المنشأة إلى المهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن العاملين في المنشأة يفتقرون إلى المهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة، وذلك بنسبة 31.5%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن نقص المهارات الرقمية يعد من أبرز التحديات التي تواجه قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية خلال مسيرة التحول إلى الاقتصاد الرقمي. ويشير هذا الأمر إلى وجود فجوة مهارية تعيق قدرة العاملين على استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية بكفاءة، مما يؤثر سلبًا على أداء المنشآت وفاعلية تبنيها للحلول الرقمية المتطورة. وتعكس هذه النتيجة الحاجة الملحة إلى تطوير برامج تدريبية وتأهيلية موجهة لتعزيز المهارات التقنية للعاملين على كافة المستويات، بحيث يتمكنوا من التكيف مع التغيرات الرقمية المتسارعة والاستفادة القصوى من فرص التحول الرقمي. كما تشير إلى أهمية الدعم المؤسسي والمبادرات الحكومية التي تركز على بناء القدرات الرقمية، بهدف تقليل هذه الفجوة وتمكين الموارد البشرية من الإسهام بفعالية في رفع جودة الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات، مما يدعم بشكل مباشر نمو واستدامة هذه المنشآت في بيئة اقتصادية تنافسية ومتطورة.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

جدول (12): الوصف الإحصائي لافتقار العاملون في المنشأة إلى المهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة

يفتقر العاملون في المنشأة إلى المهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	52	31.5	31.5	31.5
	أوافق بشدة	31	18.8	18.8	50.3
	لا أوافق	23	13.9	13.9	64.2
	لا أوافق بشدة	24	14.5	14.5	78.8
	لا أوافق ولا أرفض	35	21.2	21.2	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

12. تمثل تكلفة التحول الرقمي (برامج، تدريب، أجهزة) عبئًا على الميزانية:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن تكلفة التحول الرقمي، بما في ذلك البرامج والتدريب والأجهزة، تمثل عبئًا على ميزانية المنشأة، وذلك بنسبة 27.3%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن الجانب المالي يشكل تحديًا بارزًا يواجه قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية خلال عملية الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي. ويعكس ذلك أن تكاليف الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، سواء لشراء البرامج أو الأجهزة، أو لتوفير التدريب المناسب للكوادر البشرية، قد تكون مرتفعة نسبياً مقارنة بإمكانات هذه المنشآت المحدودة. كما يشير إلى أن هناك حاجة ملحة لوضع استراتيجيات تمويلية ودعم حكومي أو مؤسسي تساعد في تخفيف هذا العبء المالي، سواء عبر تقديم حوافز، أو برامج دعم، أو تسهيلات ائتمانية خاصة بالتحول الرقمي. وتُبرز هذه النتيجة أهمية أن تكون عمليات التحول الرقمي مدروسة بشكل دقيق ومتوازنة، مع الأخذ في الاعتبار القدرة المالية للمنشآت، لضمان تحقيق الاستدامة وعدم تعريضها لمخاطر مالية قد تؤثر على استمراريتها. وبالتالي، فإن هذه النسبة تدعو إلى تبني حلول مبتكرة تتيح تبسيط عملية الرقمنة بتكاليف معقولة مع تعزيز التدريب والتأهيل لضمان استثمار أمثل في الموارد الرقمية.

جدول (13): الوصف الإحصائي لتكلفة التحول الرقمي (برامج، تدريب، أجهزة) عبئًا على الميزانية

تمثل تكلفة التحول الرقمي (برامج، تدريب، أجهزة) عبئًا على الميزانية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	45	27.3	27.3	27.3
	أوافق بشدة	31	18.8	18.8	46.1
	لا أوافق	34	20.6	20.6	66.7
	لا أوافق بشدة	28	17.0	17.0	83.6
	لا أوافق ولا أرفض	27	16.4	16.4	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

13. تواجه المنشأة تحديات أمنية تتعلق بحماية البيانات الإلكترونية:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن المنشأة تواجه تحديات أمنية تتعلق بحماية البيانات الإلكترونية، وذلك بنسبة 24.2%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن قضايا الأمن السيبراني تُعد من أهم وأبرز التحديات التي تواجه قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ظل التحول المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي. ويُبرز هذا الأمر مدى الوعي المتزايد بين أصحاب المنشآت بأهمية حماية البيانات والمعلومات الحساسة، سواء كانت متعلقة بالعملاء أو العمليات الداخلية أو المعاملات المالية، لما لذلك من أثر مباشر على مصداقية المنشأة وثقة العملاء بها. كما يعكس وجود مخاوف حقيقية من التهديدات الرقمية مثل الهجمات الإلكترونية، والاختراقات، وسرقة البيانات، والتي قد تُعرض الأعمال لمخاطر كبيرة تشمل خسائر مالية وسمعة مشوهة. وتُشير هذه النتيجة إلى ضرورة تعزيز الاستثمارات في مجال الأمن الرقمي، وتبني سياسات وإجراءات وقائية متقدمة، إلى جانب رفع كفاءة العاملين من خلال التدريب المستمر على أفضل ممارسات الأمن السيبراني. كما تبرز الحاجة لتعاون أوسع بين القطاعين الحكومي والخاص لتوفير بيئة رقمية آمنة تدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتضمن استمراريتها في ظل التحديات الأمنية المتزايدة.

جدول (14): الوصف الإحصائي لمواجه المنشأة تحديات أمنية تتعلق بحماية البيانات الإلكترونية

تواجه المنشأة تحديات أمنية تتعلق بحماية البيانات الإلكترونية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	40	24.2	24.2	24.2
	أوافق بشدة	38	23.0	23.0	47.3
	لا أوافق	26	15.8	15.8	63.0
	لا أوافق بشدة	31	18.8	18.8	81.8
	لا أوافق ولا أرفض	30	18.2	18.2	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

14. توجد صعوبة في مواكبة التغيرات السريعة في تقنيات الاقتصاد الرقمي:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن هناك صعوبة في مواكبة التغيرات السريعة في تقنيات الاقتصاد الرقمي، وذلك بنسبة 25.5%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن سرعة التطور التكنولوجي تُشكّل تحديًا جوهريًا أمام قطاع الأعمال الصغيرة

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

والمتوسطة في المملكة العربية السعودية خلال مسيرة التحول الرقمي. ويعكس ذلك أن التحديث المستمر للتقنيات الرقمية، والتي تتسم بالتغير والتجدد المتسارع، قد يجعل من الصعب على هذه المنشآت مواكبة كل جديد، خاصة في ظل محدودية الموارد المالية والبشرية والتقنية. كما تشير هذه النتيجة إلى حاجة هذه المنشآت إلى دعم مستدام من خلال برامج تدريبية متطورة، واستشارات تقنية، وحلول رقمية مرنة تتيح لها التكيف بسرعة مع المتغيرات، دون التأثير السلبي على سير العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه النسبة تبرز أهمية وجود منظومة حكومية ومؤسسية تُعنى بتوفير بنية تحتية تقنية متطورة، وتسهيل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى أحدث التقنيات والبرمجيات، مع توفير دعم فني مستمر. وفي المجمل، تؤكد هذه النتيجة أن مواجهة تحدي سرعة التطور التقني يتطلب تخطيطًا استراتيجيًا شاملاً لتعزيز قدرة هذه المنشآت على الابتكار والمرونة، بما يضمن استدامتها ونجاحها في بيئة الاقتصاد الرقمي المتغيرة باستمرار.

جدول (15): الوصف الإحصائي لوجود صعوبة في مواكبة التغيرات السريعة في تقنيات الاقتصاد الرقمي

توجد صعوبة في مواكبة التغيرات السريعة في تقنيات الاقتصاد الرقمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	42	25.5	25.5	25.5
	أوافق بشدة	41	24.8	24.8	50.3
	لا أوافق	26	15.8	15.8	66.1
	لا أوافق بشدة	22	13.3	13.3	79.4
	لا أوافق ولا أرفض	34	20.6	20.6	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

15. قلة الدعم الحكومي الكافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التحول الرقمي:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن قلة الدعم الحكومي الكافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التحول الرقمي تمثل تحديًا ملموسًا، وذلك بنسبة 30.3%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن هناك إدراكًا واسعًا بين رواد الأعمال بأن الدعم الحكومي، رغم بعض المبادرات القائمة، لا يزال غير كافٍ لتلبية احتياجات هذه الفئة الحيوية من المنشآت خلال رحلتها نحو التحول الرقمي. ويُظهر ذلك أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه نقصًا في البرامج التمويلية، والحوافز، والتسهيلات التقنية التي تمكنها من تبني التكنولوجيا الحديثة بشكل فعّال وسريع. كما يعكس هذا الواقع الحاجة الملحة لتعزيز الدور الحكومي من خلال تطوير سياسات واستراتيجيات شاملة تستهدف توفير الدعم الفني والتدريبي، وتسهيل الوصول إلى

البنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى تقديم حوافز مالية وتشجيعات محفزة تشجع هذه المنشآت على الابتكار والتحديث. وعلاوة على ذلك، تشير هذه النتيجة إلى أهمية التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتوفير بيئة داعمة تتيح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استغلال الفرص التي يقدمها الاقتصاد الرقمي، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويعزز مكانة المملكة في سوق الاقتصاد الرقمي العالمي.

جدول (16): الوصف الإحصائي لقلة الدعم الحكومي الكافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التحول الرقمي

قلة الدعم الحكومي الكافي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التحول الرقمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	50	30.3	30.3	30.3
	أوافق بشدة	27	16.4	16.4	46.7
	لا أوافق	32	19.4	19.4	66.1
	لا أوافق بشدة	30	18.2	18.2	84.2
	لا أوافق ولا أرفض	26	15.8	15.8	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

16. توجد عقبات تنظيمية أو قانونية تؤثر على تطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمي:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن هناك عقبات تنظيمية أو قانونية تؤثر على تطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمي، وذلك بنسبة 29.7%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي والقانوني تُعد من أبرز العوائق التي تواجه قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية خلال عملية التحول الرقمي. ويشير ذلك إلى وجود فجوات أو قصور في اللوائح والقوانين التي تنظم استخدام التقنيات الرقمية، والتي قد تؤدي إلى تعقيد الإجراءات، وتأخير اعتماد الحلول الرقمية، فضلاً عن عدم وضوح بعض السياسات المتعلقة بحماية البيانات، والتعاملات الإلكترونية، وحقوق الملكية الفكرية، مما يحد من قدرة هذه المنشآت على الاستفادة الكاملة من فرص الاقتصاد الرقمي. كما تعكس هذه النتيجة الحاجة الملحة لتطوير بيئة تنظيمية وقانونية مرنة ومواكبة للتطورات الرقمية، تسهل من تبني التكنولوجيا الحديثة وتحفز الابتكار، مع ضمان حماية حقوق جميع الأطراف المعنية. ومن ناحية أخرى، تشير إلى أهمية تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لوضع أطر تنظيمية واضحة وفعالة تدعم نمو الاقتصاد الرقمي وتقلل من المخاطر القانونية التي قد تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، فإن هذه النسبة تؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

عملية لتحديث القوانين والتشريعات بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي ويعزز من قدرة المنشآت على المنافسة والاستدامة.

جدول (17): الوصف الإحصائي لوجود عقبات تنظيمية أو قانونية تؤثر على تطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمي

توجد عقبات تنظيمية أو قانونية تؤثر على تطبيق تقنيات الاقتصاد الرقمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	49	29.7	29.7	29.7
	أوافق بشدة	27	16.4	16.4	46.1
	لا أوافق	23	13.9	13.9	60.0
	لا أوافق بشدة	32	19.4	19.4	79.4
	لا أوافق ولا أرفض	34	20.6	20.6	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

17. توفر الحكومة السعودية حوافز مناسبة لدعم التحول الرقمي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن الحكومة السعودية توفر حوافز مناسبة لدعم التحول الرقمي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بنسبة 31.5%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على تقدير واضح من جانب رواد الأعمال للدور الفعّال الذي تلعبه الحكومة في دعم مسيرة التحول الرقمي داخل هذا القطاع الحيوي. ويعكس ذلك نجاح المبادرات الحكومية في تقديم حوافز مالية، وبرامج تدريبية، وتسهيلات تقنية، إلى جانب خلق بيئة محفزة تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تبني التقنيات الحديثة وتطوير قدراتها الرقمية. كما تشير هذه النتيجة إلى أن الدعم الحكومي لا يقتصر على تقديم المساعدات المادية فقط، بل يمتد ليشمل بناء القدرات وتعزيز المهارات الرقمية للعاملين، مما يُسهم في تخفيف التحديات المرتبطة بنقص الخبرات والتكاليف. ويبرز هذا التقدير أهمية استمرار هذه الجهود الحكومية وتوسيع نطاقها، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد رقمي متقدم ومتجدد. كما تؤكد هذه النسبة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تُعد ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضمان استدامة التحول الرقمي الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

جدول (18): الوصف الإحصائي لتوفير الحكومة السعودية حوافز مناسبة لدعم التحول الرقمي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

توفر الحكومة السعودية حوافز مناسبة لدعم التحول الرقمي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	52	31.5	31.5	31.5
	أوافق بشدة	34	20.6	20.6	52.1
	لا أوافق	18	10.9	10.9	63.0
	لا أوافق بشدة	31	18.8	18.8	81.8
	لا أوافق ولا أرفض	30	18.2	18.2	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

18. توجد مبادرات تدريبية حكومية تساعد على تأهيل العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة رقميًا:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على وجود مبادرات تدريبية حكومية تسهم في تأهيل العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة رقميًا، وذلك بنسبة 29.1%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على تقدير واضح للدور الذي تلعبه البرامج التدريبية التي تقدمها الجهات الحكومية في تعزيز المهارات الرقمية للعاملين داخل هذا القطاع الحيوي. ويعكس ذلك نجاح هذه المبادرات في سد الفجوة المهارية التي تعاني منها العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يسهل عملية التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي ويساعد على رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات والمنتجات. كما يشير هذا التقدير إلى أهمية استمرار تطوير هذه البرامج التدريبية وتوسيع نطاقها لتشمل مزيدًا من المجالات التقنية الحديثة، بالإضافة إلى التركيز على التدريب العملي والتطبيقي الذي يضمن تمكين العاملين من استخدام الأدوات الرقمية بكفاءة عالية. ويعزز هذا الدعم التدريبي من قدرة المنشآت على الابتكار والتطوير، ويسهم في تعزيز تنافسيتها محليًا ودوليًا. وفي ضوء ذلك، تظهر هذه النسبة مدى تأثير التدخل الحكومي الإيجابي في بناء رأس مال بشري مؤهل رقميًا، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تحقيق اقتصاد رقمي متكامل قائم على المعرفة والمهارات الحديثة.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

جدول (19): الوصف الإحصائي لوجود مبادرات تدريبية حكومية تساعد على تأهيل العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة رقميًا

توجد مبادرات تدريبية حكومية تساعد على تأهيل العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة رقميًا					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	48	29.1	29.1	29.1
	أوافق بشدة	44	26.7	26.7	55.8
	لا أوافق	25	15.2	15.2	70.9
	لا أوافق بشدة	24	14.5	14.5	85.5
	لا أوافق ولا أرفض	24	14.5	14.5	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

19. البيئة التشريعية في المملكة تدعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي بشكل فعّال:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن البيئة التشريعية في المملكة العربية السعودية تدعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي بشكل فعّال، وذلك بنسبة 26.1%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على وجود تقدير ملموس للجهود التشريعية والتنظيمية التي تبذلها المملكة لتوفير إطار قانوني متكامل يعزز من سرعة وفاعلية تبني التقنيات الرقمية في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويشير ذلك إلى أن القوانين واللوائح المعمول بها تسهم في إزالة المعوقات القانونية وتوفير حماية قانونية واضحة للأطراف المختلفة، سواء في مجالات حماية البيانات، والتجارة الإلكترونية، والحقوق الرقمية، مما يخلق بيئة مستقرة وموثوقة تساهم في بناء الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع. كما تعكس هذه النتيجة قدرة المملكة على مواكبة التطورات العالمية في مجال التشريعات الرقمية، مما يجعلها من الدول الرائدة في دعم التحول الرقمي من خلال بناء قاعدة تشريعية قوية تحفز الابتكار وتعزز التنافسية. ومن ناحية أخرى، تؤكد هذه النسبة أهمية استمرار تحديث وتطوير البيئة التشريعية لتظل مواكبة للتغيرات التقنية السريعة، مما يضمن استدامة الدعم القانوني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويعزز من فرص نموها ونجاحها ضمن منظومة الاقتصاد الرقمي المتطورة.

جدول (20): الوصف الإحصائي للبيئة التشريعية في المملكة تدعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي بشكل فعّال

البيئة التشريعية في المملكة تدعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي بشكل فعّال					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	43	26.1	26.1	26.1
	أوافق بشدة	27	16.4	16.4	42.4
	لا أوافق	27	16.4	16.4	58.8
	لا أوافق بشدة	34	20.6	20.6	79.4
	لا أوافق ولا أرفض	34	20.6	20.6	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

20. توفر برامج التمويل الحكومي مساعدة في تبني تقنيات الاقتصاد الرقمي:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن برامج التمويل الحكومي تُعد مساعدة فعّالة في تبني تقنيات الاقتصاد الرقمي، وذلك بنسبة 33.9%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على الاعتراف الواضح بالدور الحيوي الذي تلعبه هذه البرامج في دعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية خلال رحلة التحول الرقمي. ويُبرز ذلك مدى حاجة هذه المنشآت إلى تسهيلات مالية تمكّنها من الاستثمار في التقنيات الحديثة، سواء عبر شراء الأجهزة والبرمجيات أو تطوير الكفاءات البشرية اللازمة للتعامل مع هذه التقنيات. كما يعكس هذا التقدير ثقة رواد الأعمال في فعالية الدعم المالي المقدم من الحكومة، الذي يسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية المرتبطة بالتحول الرقمي، مما يتيح لهم فرصًا أوسع للابتكار والتطوير وزيادة القدرة التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، تشير هذه النتيجة إلى أهمية استمرار توسيع وتطوير برامج التمويل الحكومية لتشمل مختلف احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب مع تطورات السوق ومتطلبات الاقتصاد الرقمي المتجددة. وفي المجمل، تؤكد هذه النسبة على أن التمويل الحكومي ليس فقط حافزًا ماليًا، بل يمثل دعامة استراتيجية أساسية لتعزيز نمو واستدامة قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول الرقمي، بما يسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030 نحو اقتصاد معرفي متطور ومتوازن.

جدول (21): الوصف الإحصائي لتوفير برامج التمويل الحكومي مساعدة في تبني تقنيات الاقتصاد الرقمي

توفر برامج التمويل الحكومى مساعدة فى تبنى تقنيات الاقتصاد الرقمى					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	56	33.9	33.9	33.9
	أوافق بشدة	20	12.1	12.1	46.1
	لا أوافق	26	15.8	15.8	61.8
	لا أوافق بشدة	30	18.2	18.2	80.0
	لا أوافق ولا أرفض	33	20.0	20.0	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

21. التحول إلى الاقتصاد الرقمي ساهم في تحسين أداء المنشأة بشكل عام:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن التحول إلى الاقتصاد الرقمي ساهم في تحسين أداء المنشأة بشكل عام، وذلك بنسبة 29.1%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

التجربة، مما يدل على تأثير إيجابي ملموس للتحول الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. ويعكس هذا الرأي أن تبني التقنيات الرقمية أسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية للمنشآت من خلال تسريع العمليات، تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتوفير آليات أكثر دقة لاتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات. كما يُبرز هذا التقدير قدرة التحول الرقمي على خلق فرص جديدة للنمو والتوسع، سواء عبر الوصول إلى أسواق أوسع أو تحسين تجربة العملاء وزيادة رضاهم. وتُشير هذه النتيجة إلى أن الاستثمار في الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة لا يقتصر فقط على تطوير البنية التحتية، بل يمتد ليشمل تطوير المهارات البشرية ورفع مستوى الابتكار داخل المنشأة، مما ينعكس إيجابًا على الأداء العام. وفي ضوء ذلك، فإن هذه النسبة تؤكد أهمية استمرار دعم عمليات التحول الرقمي عبر توفير الموارد والتدريب والتقنيات اللازمة، مما يعزز من تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويضمن استدامتها في بيئة اقتصادية متغيرة ومتطورة.

جدول (22): الوصف الإحصائي التحول إلى الاقتصاد الرقمي ساهم في تحسين أداء المنشأة بشكل عام

التحول إلى الاقتصاد الرقمي ساهم في تحسين أداء المنشأة بشكل عام					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	48	29.1	29.1	29.1
	أوافق بشدة	26	15.8	15.8	44.8
	لا أوافق	28	17.0	17.0	61.8
	لا أوافق بشدة	27	16.4	16.4	78.2
	لا أوافق ولا أرفض	36	21.8	21.8	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

22. أدى الاقتصاد الرقمي إلى زيادة أرباح المشروع خلال السنوات الأخيرة:

أكدت استجوابات المشاركين بالموافقة على أن الاقتصاد الرقمي أدى إلى زيادة أرباح المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بنسبة 26.1%، ومثّلت هذه النسبة أعلى نسبة استجابة بين المشاركين في التجربة، مما يدل على أن التحول الرقمي لم يكن مجرد توجه تقني، بل كان عاملًا رئيسيًا في تحسين الأداء المالي لهذه المنشآت. ويعكس هذا التقدير قدرة الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة على تعزيز الكفاءة التشغيلية، خفض التكاليف، وتوسيع قاعدة العملاء من خلال فتح قنوات تسويق وبيع إلكترونية جديدة ومتنوعة. كما يشير إلى أن الاستثمار في الاقتصاد الرقمي ساهم في تحقيق عائد ملموس يعود بالنفع على الاستدامة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يدعم استمراريتها وقدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. وتُبرز هذه النتيجة أهمية تبني

International Journal of Financial, Administrative and Economic Sciences, London Vol (4), No (7), 2025
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2025.v4n7p12 E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

استراتيجيات رقمية متكاملة تشمل تطوير البنية التحتية التقنية، التدريب المستمر للعاملين، والابتكار في تقديم المنتجات والخدمات، الأمر الذي يعزز الربحية بشكل مستدام. ومن هنا، فإن هذه النسبة تؤكد أن الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة حقيقية لتعزيز النمو الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة، تماشيًا مع أهداف رؤية 2030 التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومتكامل قائم على التكنولوجيا والمعرفة.

جدول (23): الوصف الإحصائي لتأدية الاقتصاد الرقمي إلى زيادة أرباح المشروع خلال السنوات الأخيرة

أدى الاقتصاد الرقمى إلى زيادة أرباح المشروع خلال السنوات الأخيرة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	43	26.1	26.1	26.1
	أوافق بشدة	32	19.4	19.4	45.5
	لا أوافق	34	20.6	20.6	66.1
	لا أوافق بشدة	29	17.6	17.6	83.6
	لا أوافق ولا أرفض	27	16.4	16.4	100.0
	Total	165	100.0	100.0	

تحليل المصداقية والموثوقية:

تشير نتائج تحليل المصداقية والموثوقية إلى أن العينة المستخدمة في الدراسة تضم 165 حالة صالحة، وهو ما يمثل 100% من إجمالي الحالات، حيث لم يتم استبعاد أي حالة (Excludeda = 0). هذا يشير إلى أن جميع البيانات التي تم جمعها كانت كاملة وصالحة للتحليل، مما يعزز من قوة الدراسة ويقلل من احتمالية التحيز الناتج عن البيانات الناقصة أو غير المكتملة. استخدام طريقة الحذف الشامل (Listwise deletion) بناءً على جميع المتغيرات ضمن الإجراء يُظهر حرص الباحث على ضمان اتساق البيانات وعدم وجود فروقات ناتجة عن فقدان بعض القيم، وهو أمر ضروري للحفاظ على سلامة النتائج وتحقيق دقة تحليلية عالية.

أما فيما يتعلق بتحليل الموثوقية باستخدام مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، فقد بلغت قيمة ألفا 0.777، وهي قيمة تدل على مستوى جيد من الاتساق الداخلي لأدوات القياس المستخدمة في الدراسة. هذا يعني أن عناصر الاستبيان أو المقياس التي تتكون من 22 بندًا مترابطة بشكل كافٍ وتعكس بشكل موثوق المفهوم الذي تقيسه، ما يعزز من مصداقية النتائج المستخلصة. كذلك، قيمة ألفا كرونباخ المبنية على العناصر المعيارية (Standardized Items) بلغت 0.759، مما يؤكد اتساق الأداة بغض النظر عن الفروق في التوزيع أو مقاييس المتغيرات. بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن الأدوات المستخدمة في الدراسة تتمتع

بدرجة عالية من الاعتمادية، مما يمكن الباحثين من الاعتماد على البيانات في التوصل إلى استنتاجات دقيقة وموثوقة حول تأثير التحول إلى الاقتصاد الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

جدول (24): مخلص إنجاز القضية

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	165	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	165	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.777	.759	22

رسم توضيحي (25): إحصائيات الموثوقية

متغيرات الدراسة

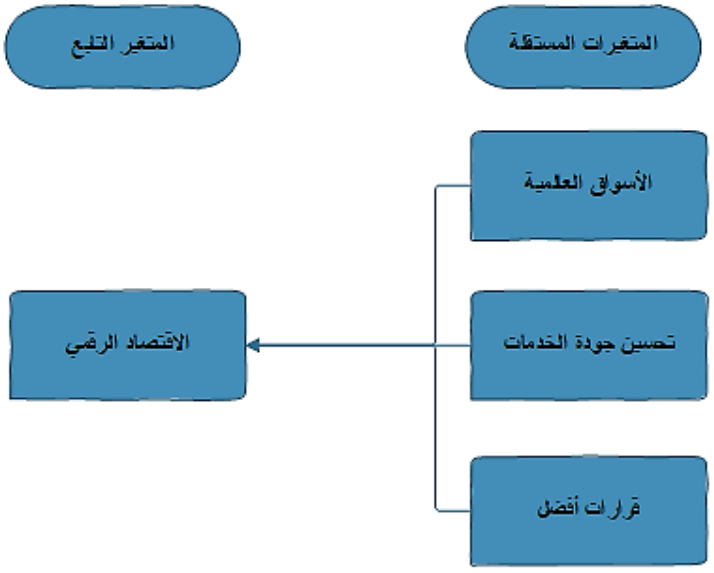

رسم توضيحي (2): متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة:

1. دور الاقتصاد الرقمي في وصول قطاع الأعمال السعودية الى الأسواق العالمية:

يشير تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة المتعلقة بدور الاقتصاد الرقمي في وصول قطاع الأعمال السعودية إلى الأسواق العالمية إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين المتغيرات محل الدراسة، حيث يظهر اختبار كاي-تربيع (Pearson Chi-Square) قيمة 39.330 مع درجات حرية تبلغ 5، ومستوى دلالة (Asymptotic Significance) يساوي 0.001، وهو ما يقل كثيرًا عن مستوى الأهمية الإحصائية التقليدي 0.05. هذا يشير إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة بين دور الاقتصاد الرقمي وقدرة قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الأسواق العالمية، وبالتالي يمكن التأكيد على وجود ارتباط فعّال بينهما. وبالمثل، يظهر اختبار نسبة الاحتمال (Likelihood Ratio)قيمة قريبة من اختبار كاي-تربيع، حيث بلغت 39.857 مع نفس درجات الحرية ومستوى دلالة 0.001، مما يدعم قوة العلاقة بين المتغيرات.

علاوة على ذلك، يعكس اختبار الارتباط الخطي (Linear-by-Linear Association) قيمة 5.105 مع درجة حرية 1 ومستوى دلالة 0.024، مما يشير إلى وجود اتجاه خطي معنوي بين المتغيرين، أي أن زيادة تأثير الاقتصاد الرقمي ترتبط بشكل إيجابي مع تحسين فرص وصول قطاع الأعمال السعودية إلى الأسواق العالمية. ومن خلال هذا التحليل، يمكن القول إن الاقتصاد الرقمي يلعب دورًا محوريًا في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التوسع وتخطي الحواجز الجغرافية، حيث يوفر لها أدوات وتقنيات تسهل من الترويج للمنتجات والخدمات، وتفتح لها قنوات تسويقية إلكترونية عالمية. كما تدل هذه النتائج على أهمية تبني الاستراتيجيات الرقمية والتكنولوجية لتعزيز تنافسية هذا القطاع داخل السوق العالمية، وهو ما يتماشى مع رؤية المملكة 2030 التي تركز على التحول الرقمي كرافد أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

جدول (25): اختبار كاي اسكوير لدور الاقتصاد الرقمي في وصول قطاع الأعمال السعودية إلى الأسواق العالمية

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	39.330[a]	5	.001
Likelihood Ratio	39.857	5	.001
Linear-by-Linear Association	5.105	1	.024
N of Valid Cases	165		
a. 8 cells (32.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.73.			

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

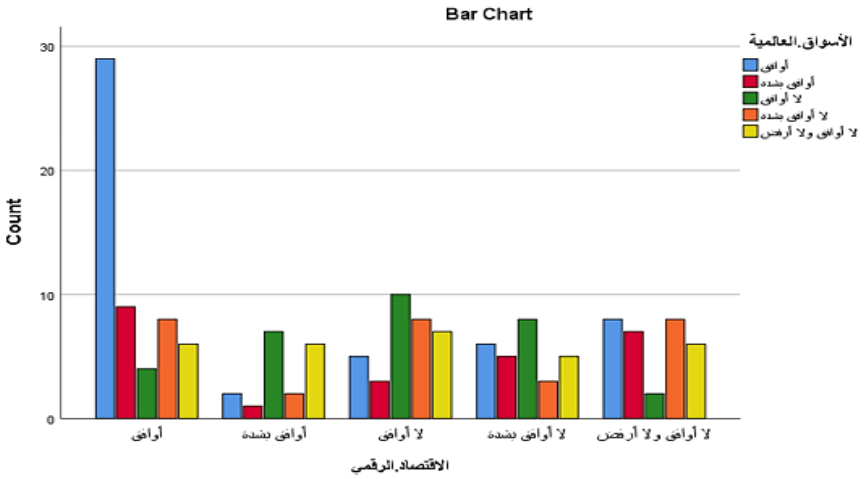

رسم توضيحي (3): المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور الاقتصاد الرقمي في وصول قطاع الأعمال السعودية الى الأسواق العالمية

2. دور الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة الخدمات المقدمة في قطاع الأعمال السعودي:

تشير نتائج اختبار كاي-تربيع (Chi-Square) لتحليل دور الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة الخدمات المقدمة في قطاع الأعمال السعودي إلى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة قوية بين الاقتصاد الرقمي وجودة الخدمات. حيث بلغت قيمة اختبار Pearson Chi-Square 36.955 مع 4 درجات حرية، ومستوى دلالة إحصائية 0.002، وهو أقل بكثير من مستوى الدلالة التقليدي 0.05، مما يدل على رفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود ارتباط بين المتغيرين. يعزز اختبار نسبة الاحتمال (Likelihood Ratio)هذا الاستنتاج بقيمة 39.949 ومستوى دلالة 0.001، مما يشير إلى أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وجودة الخدمات المقدمة ليست فقط قوية، بل أيضاً متسقة عبر طرق التحليل المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يظهر اختبار الارتباط الخطي (Linear-by-Linear Association) قيمة 11.847 بدرجة حرية 1 ومستوى دلالة 0.001، مما يؤكد وجود ارتباط خطي معنوي بين تحسن جودة الخدمات وزيادة استخدام الاقتصاد الرقمي. هذا يشير إلى أن الاستثمار في التقنيات الرقمية ليس فقط يساهم في تحسين العمليات الداخلية للمنشآت، بل يؤدي أيضاً إلى رفع مستوى جودة الخدمات التي تقدمها هذه المنشآت لعملائها، سواء من حيث السرعة، الدقة، أو تجربة المستخدم. وتبرز هذه النتائج أهمية التحول الرقمي كعامل محوري في رفع كفاءة قطاع الأعمال السعودي، خاصة في ظل التنافسية العالية

التي يشهدها السوق المحلي والدولي. كما يعكس هذا التوجه التطور الاستراتيجي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة، الذي يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030 في بناء اقتصاد رقمي قوي قادر على تقديم خدمات متميزة تعزز من رضا العملاء وتحفز النمو الاقتصادي المستدام.

جدول (26): اختبار كاي اسكوير لدور الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة الخدمات المقدمة في قطاع الأعمال السعودي

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	36.955[a]	4	.002
Likelihood Ratio	39.949	4	.001
Linear-by-Linear Association	11.847	1	.001
N of Valid Cases	165		
a. 10 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.62.			

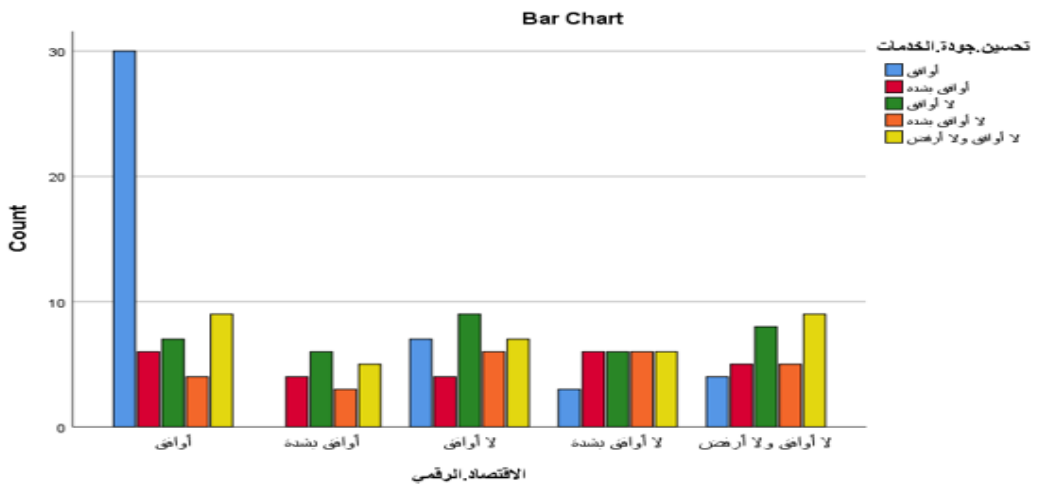

رسم توضيحي (4): المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة الخدمات المقدمة في قطاع الأعمال السعودي

3. دور الاقتصاد الرقمي في التوصل إلى قرارات أفضل في قطاع الأعمال السعودي:

تشير نتائج اختبار كاي-تربيع (Chi-Square) حول دور الاقتصاد الرقمي في التوصل إلى قرارات أفضل في قطاع الأعمال السعودي إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وإن كانت بدرجة متفاوتة من القوة. حيث بلغت قيمة اختبار Pearson Chi-Square 29.506 مع 4 درجات حرية،

ومستوى دلالة إحصائية 0.021، وهو أقل من المستوى التقليدي 0.05، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول وجود ارتباط بين الاقتصاد الرقمي وتحسين جودة اتخاذ القرارات داخل المنشآت. هذا يدل على أن تبني التقنيات الرقمية وأنظمة البيانات الحديثة يسهم بشكل فعّال في دعم عملية صنع القرار من خلال توفير معلومات دقيقة، وتحليلات متقدمة تساعد القادة في تقييم الخيارات المختلفة بشكل موضوعي ومدروس.

في المقابل، يظهر اختبار نسبة الاحتمال (Likelihood Ratio) قيمة 31.964 مع مستوى دلالة 0.010، ما يعزز من صحة هذه العلاقة ويؤكد وجود ارتباط مهم بين المتغيرين من منظور آخر للتحليل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اختبار الارتباط الخطي (Linear-by-Linear Association) أظهر قيمة 1.946 بمستوى دلالة 0.163، وهو ما يعني عدم وجود علاقة خطية معنوية بين متغيري الدراسة، وهذا يشير إلى أن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتحسين اتخاذ القرارات قد لا تكون مباشرة أو تتبع نمطًا خطيًا بسيطًا، بل ربما تكون معقدة أو تتأثر بعوامل أخرى مثل نوعية البيانات، مستوى التدريب، أو درجة تعقيد القرارات المتخذة. بشكل عام، تعكس هذه النتائج أن الاقتصاد الرقمي يلعب دورًا إيجابيًا ومؤثرًا في تعزيز جودة القرارات داخل قطاع الأعمال السعودي، لكنه قد يحتاج إلى دعم إضافي من حيث القدرات البشرية والتقنيات المكملة لضمان تحقيق أكبر استفادة ممكنة في هذا الجانب، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تطوير بيئة أعمال ذكية ومستدامة.

جدول (27): اختبار كاي اسكوير لدور الاقتصاد الرقمي في التوصل الى قرارات أفضل في قطاع الأعمال السعودي

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	29.506[a]	4	.021
Likelihood Ratio	31.964	4	.010
Linear-by-Linear Association	1.946	1	.163
N of Valid Cases	165		

a. 10 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.18.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

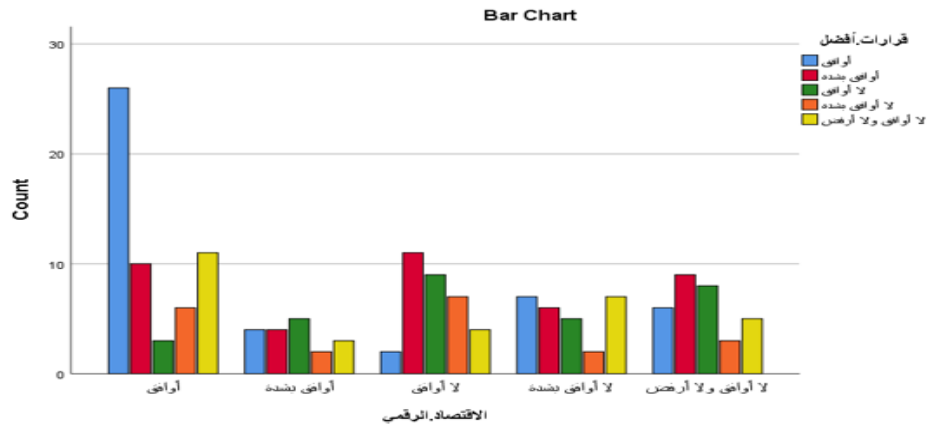

رسم توضيحي (5): المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور الاقتصاد الرقمي في التوصل إلى قرارات أفضل في قطاع الأعمال السعودي

تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة:

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة المستقلة (دور الاقتصاد الرقمي في الوصول إلى الأسواق العالمية، تحسين جودة الخدمات، والتوصل إلى قرارات أفضل) والمتغير التابع وهو الاقتصاد الرقمي بشكل عام. حيث بلغت قيمة F 2.412 مع مستوى دلالة (Sig.) يساوي 0.007، وهو أقل بكثير من مستوى الأهمية التقليدي 0.05، مما يدل على أن النموذج الإحصائي المستخدم قادر على تفسير التباين في الاقتصاد الرقمي بشكل معنوي. قيمة مجموع مربعات الانحدار (Regression Sum of Squares) بلغت 61.230، مما يعكس مقدار التباين في الاقتصاد الرقمي الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج، مقارنة مع مجموع مربعات البواقي (Residual Sum of Squares)التي بلغت 321.582، وهي التباين غير المفسر.

أما فيما يتعلق بتلخيص نموذج بايز (Bayes Factor Model Summary)، فإن قيمة R بلغت 0.400، مما يشير إلى وجود ارتباط متوسط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كذلك، فإن قيمة R Square تساوي 0.160، مما يعني أن حوالي 16% من التباين في الاقتصاد الرقمي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة في النموذج. بعد تعديل القيم حسب عدد المتغيرات وعيّنة الدراسة، نجد أن القيمة المعدلة لـ R Squareتساوي 0.094، ما يشير إلى أن النموذج يحتفظ بقدر معقول من القوة التفسيرية حتى بعد تصحيح التأثيرات المحتملة للتعقيد وعدد المتغيرات. تشير هذه النتائج إلى أهمية المتغيرات المدروسة في التأثير على التحول إلى الاقتصاد الرقمي، رغم وجود عوامل أخرى قد تلعب دورًا في تفسير التباين المتبقي. كما يعكس

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (7)
IJFAES
July 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (7)

هذا التحليل الحاجة إلى مزيد من الدراسات لاستكشاف عوامل إضافية قد تؤثر على تبني الاقتصاد الرقمي وفعاليته في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

جدول (28): تحليل التباين الأحادي

ANOVA[a,b]					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	61.230	5	5.103	2.412	.007
Residual	321.582	152	2.116		
Total	382.812	157			
a. Dependent Variable: الاقتصاد الرقمي					
b. Model: (Intercept), الأسواق العالمية، تحسين جودة الخدمات، قرارات أفضل					

جدول (29): ملخص عامل نموذج بايز

Bayes Factor Model Summary[a,b]				
Bayes Factor[c]	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.000	.400	.160	.094	1.45
a. Method: JZS				
b. Model: (Intercept), الأسواق العالمية، تحسين جودة الخدمات، قرارات أفضل				
c. Bayes factor: Testing model versus null model (Intercept).				

المناقشة

بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة حول تأثير التحول إلى الاقتصاد الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، يمكننا استنتاج عدد من النقاط الهامة التي تساهم في فهم أبعاد هذه الظاهرة وتعقيداتها. أوضحت النتائج أن الاقتصاد الرقمي يلعب دورًا مركزيًا في تمكين المنشآت من الوصول إلى الأسواق العالمية، حيث تبين من تحليل الجداول المتقاطعة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين تبني الاقتصاد الرقمي وتوسيع نطاق الأسواق التي تستهدفها هذه المنشآت. هذا يشير إلى أن التقنيات الرقمية توفر فرصًا غير مسبوقة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتجاوز الحدود الجغرافية والتقليدية، من خلال منصات إلكترونية تسهل عملية الترويج والبيع على نطاق عالمي. هذا التحول يعكس رؤية المملكة 2030 التي تسعى لتعزيز اقتصاد المعرفة والابتكار، ويدعم النمو المستدام لهذه المشاريع في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها الأسواق المحلية والدولية.

أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الرقمي يسهم بشكل فعّال في تحسين جودة الخدمات المقدمة، حيث أن استخدام التكنولوجيا الرقمية يسهل من العمليات التشغيلية ويرفع مستوى رضا العملاء من خلال تقديم

خدمات أسرع وأكثر دقة وتخصصًا. يُعد هذا الأمر من العوامل الجوهرية التي تساعد المنشآت على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، حيث تتطلب الأسواق الحديثة تلبية احتياجات العملاء بشكل متطور يتناسب مع التوجهات الرقمية. كما أن تحسن جودة الخدمات ينعكس إيجابيًا على صورة المنشأة ويعزز من قدرتها على الاحتفاظ بالعملاء وجذب شرائح جديدة، ما يؤكد أهمية دمج الحلول الرقمية في استراتيجيات العمل اليومية.

تناولت النتائج دور الاقتصاد الرقمي في تحسين عملية اتخاذ القرار داخل المنشآت، حيث تبين وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين تبني التقنيات الرقمية وتحقيق قرارات أكثر دقة وفعالية. تُبرز هذه النتيجة أهمية توفر البيانات الرقمية وتحليلها باستخدام أدوات حديثة كونه يمكّن صناع القرار من رؤية أوضح للسوق، وفهم أعمق لسلوك العملاء، والتعامل بشكل مرن مع التحديات والفرص. ومع ذلك، أشارت بعض النتائج إلى أن العلاقة ليست خطية بالضرورة، مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى، مثل مهارات العاملين ومستوى الوعي الرقمي داخل المنشأة، تلعب دورًا في مدى استفادة المنشآت من هذه التقنيات. هذا يتطلب استثمارًا مستمرًا في التدريب وتطوير الكفاءات الرقمية لضمان تحقيق أقصى استفادة من أدوات التحليل واتخاذ القرار.

بالإضافة إلى الفوائد العديدة للتحول الرقمي، كشفت الدراسة عن تحديات وعقبات تواجه قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، أبرزها نقص المهارات الرقمية لدى العاملين، وارتفاع تكاليف التحول الرقمي سواء في البرامج أو الأجهزة أو التدريب، فضلاً عن المخاوف الأمنية المتعلقة بحماية البيانات الإلكترونية. هذه العقبات تمثل عوائق حقيقية قد تعرقل تبني التكنولوجيا بشكل فعال، خصوصًا في المنشآت التي تفتقر إلى الموارد المالية أو الدعم المؤسسي الكافي. ومن هنا، تظهر أهمية الدور الحكومي في توفير الحوافز المناسبة والدعم المالي، بالإضافة إلى المبادرات التدريبية التي تؤهل العاملين وتزودهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع المتغيرات الرقمية. كما أكد المشاركون على ضرورة وجود بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة تدعم الابتكار وتحمي من المخاطر الأمنية دون أن تعيق سرعة التكيف مع التقنيات الحديثة.

في ضوء نتائج الدراسة، يتضح أن الاقتصاد الرقمي ليس مجرد خيار تكنولوجي بل هو استراتيجية شاملة تؤثر على مختلف جوانب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، من التسويق إلى الإنتاج، ومن خدمة العملاء إلى إدارة الموارد واتخاذ القرار. لذا، فإن تعزيز تبني التقنيات الرقمية يتطلب تعاونًا وثيقًا بين القطاعين العام والخاص، واهتمامًا مستمرًا بتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة الرقمية لدى رواد الأعمال والعاملين. كما ينبغي أن ترافق هذه الجهود سياسات واضحة لتخفيف التحديات المالية والأمنية، بما يضمن أن يكون

التحول الرقمي فرصة حقيقية للنمو والتطور في قطاع الأعمال السعودي، مساهمًا في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 نحو اقتصاد مستدام ومتطور تقنيًا.

الخاتمة

التحول الرقمي يشكل ركيزة أساسية ومحورية لتعزيز تنافسية هذه المنشآت في بيئة الأعمال الحديثة. أظهرت النتائج بوضوح أن الاقتصاد الرقمي يسهم بشكل ملموس في فتح آفاق جديدة للوصول إلى الأسواق العالمية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى دعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية داخل المنشآت. هذا يعكس أهمية تبني التقنيات الرقمية كعامل تمكيني يعزز من قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة ويحفز نموها، مما يتماشى مع الرؤية الوطنية للمملكة 2030 التي تهدف إلى بناء اقتصاد معرفي متنوع ومستدام.

ومع ذلك، لا يخلو التحول الرقمي من التحديات التي تواجهها هذه المنشآت، حيث كشفت الدراسة عن وجود صعوبات تتعلق بنقص المهارات الرقمية، وتكاليف التحول المرتفعة، بالإضافة إلى القضايا الأمنية والتنظيمية التي قد تعوق عملية التكيف مع التقنيات الحديثة. هذا يستدعي تبني استراتيجيات شاملة تشمل توفير الدعم الحكومي المالي والتدريبي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، إلى جانب وضع أطر تشريعية وتنظيمية مرنة تحمي المنشآت وتحفز الابتكار في الوقت ذاته. ويبرز من خلال نتائج الدراسة أن تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعد ضرورة ملحة لتحقيق بيئة رقمية محفزة تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة استغلال فرص الاقتصاد الرقمي بشكل فعال.

تؤكد هذه الدراسة أن الاقتصاد الرقمي ليس مجرد أداة تقنية، بل هو محرك رئيسي للنمو والتطوير الاقتصادي في المملكة، حيث يمكنه تمكين قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء. إن الاستفادة القصوى من هذا التحول تتطلب وعيًا متزايدًا بأهمية التكنولوجيا، واستثمارًا مستدامًا في تطوير الموارد البشرية والبيئة التنظيمية، مع الحرص على معالجة التحديات التي تعترض طريق التحول. وبالتالي، فإن استمرار الدعم والتوجيه الحكومي، جنبًا إلى جنب مع المبادرات التدريبية والمالية، سيكون له دور محوري في تسريع وتيرة التحول الرقمي وضمان استدامة هذه المنشآت في عصر الاقتصاد الرقمي المتغير باستمرار.

التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة حول تأثير التحول إلى الاقتصاد الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الهامة التي تهدف إلى تعزيز استفادة هذا القطاع من الفرص الرقمية ومواجهة التحديات المصاحبة:

1. ينبغي على الجهات الحكومية والقطاع الخاص تطوير مبادرات تدريبية مستمرة تستهدف رفع مهارات العاملين وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مجالات التقنية الرقمية، وتحليل البيانات، وإدارة التجارة الإلكترونية، لضمان قدرتهم على التعامل بفعالية مع الأدوات الرقمية الحديثة.
2. ضرورة تقديم حوافز مالية وبرامج تمويل ميسرة تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تغطية تكاليف التحول الرقمي، مثل شراء الأجهزة والبرمجيات، وتكاليف التدريب، مما يخفف العبء المالي ويشجع على تبني التكنولوجيا الحديثة.
3. العمل على تحسين وتطوير البنية التحتية الرقمية في المملكة، مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة والخدمات السحابية، لضمان بيئة تقنية متكاملة تتيح للمنشآت العمل بكفاءة وفاعلية في الاقتصاد الرقمي.
4. تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات الرقمية لتوفير بيئة آمنة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إزالة العقبات القانونية التي قد تعيق تبني التقنيات الرقمية.
5. تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة لتبادل الخبرات وتوفير الدعم الفني والاستشارات اللازمة، مما يسهم في تسريع وتيرة التحول الرقمي وزيادة فرص النجاح لهذه المنشآت.
6. إطلاق حملات توعية مستمرة تستهدف أصحاب الأعمال والعاملين في القطاع حول فوائد التحول الرقمي وكيفية استغلاله كأداة فعالة للنمو والتوسع، وذلك لتغيير الثقافة التقليدية وتشجيع الابتكار.

المراجع

- Abdul-Azeez, O. (2024). Enhancing business performance: The role of data-driven analytics in strategic decision-making. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/382053812_Enhancing_business_performance_The_role_of_data-driven_analytics_in_strategic_decision-making.
- Aldaarmi, A. A. (2025). Digital transformation in SME financing in Saudi Arabia: Leveraging digital financial intermediation to overcome challenges, maximize benefits, and foster sectoral growth. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/389698570_Digital_transformation_in_SME_financing_in_Saudi_Arabia_Leveraging_digital_financial_intermediation_to_overcome_challenges_maximize_benefits_and_foster_sectoral_growth.
- Alhamad, S. H. (2024). The effectiveness of applying the economic and technological dimensions of the kingdom of Saudi Arabia's vision 2030 to achieve the competitive advantage of the Hail Region. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/382639749_The_effectiveness_of_applying_the_economic_and_technological_dimensions_of_the_kingdom_of_Saudi_Arabia's_vision_2030_to_achieve_the_competitive_advantage_of_the_Hail_Region.
- Alojail, M. (2023). Critical Success Factors and Challenges in Adopting Digital Transformation in the Saudi Ministry of Education. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/375130974_Critical_Success_Factors_and_Challenges_in_Adopting_Digital_Transformation_in_the_Saudi_Ministry_of_Education.
- Alotaibi, S. (2024). Social Commerce in Saudi Arabia: Opportunities and Challenges in a Digital Society. Retrieved from https://www.mdpi.com/2071-1050/16/24/10951.
- Alqahtani, F. (2024). A Study of the Effect of Innovation and Technology on Saudi Arabian Small and Medium-Sized Enterprises Internationalization. Retrieved from: https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=136081.
- AL-TAYYAR, R. S. (2021). Challenges and obstacles facing SMEs in the adoption of e-commerce in developing countries; A case of Saudi Arabia. Retrieved from: https://ojs.ual.es/ojs/index.php/eea/article/view/4644.

- Aydın, Ö. (2022). The Impacts of Digital Transformation. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/360630985_The_Impacts_of_Digital_Transformation.
- Bukht, R. (2018). Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/327356904_Defining_Conceptualising_and_Measuring_the_Digital_Economy.
- Costa, L. M. (2022). Customer satisfaction in service delivery with artificial intelligence: A meta-analytic study. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/365338826_Customer_satisfaction_in_service_delivery_with_artificial_intelligence_A_meta-analytic_study.
- Hitt, M. A. (2015). Resource Based Theory in Operations Management Research. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/274063973_Resource_Based_Theory_in_Operations_Management_Research.
- Klein, V. B. (2021). COVID -19 crisis and SMEs responses: The role of digital transformation. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/349959773_COVID_-19_crisis_and_SMEs_responses_The_role_of_digital_transformation.
- Kraus, S. (2022). Digital transformation in business and management research: An overview of the current status quo. Retrieved from: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0268401221001596.
- Kumar, R. K. (2024). Role of Technological Innovation and Its Governance in Entrepreneurial Evolution. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/376623852_Role_of_Technological_Innovation_and_Its_Governance_in_Entrepreneurial_Evolution.
- Li, P. (2025). Digital transformation and supply chain resilience. Retrieved from: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1059056025001960.

- Melo, I. C. (2023). Sustainable digital transformation in small and medium enterprises (SMEs): A review on performance. Retrieved from: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844023011155.
- Mohammed. (2023). Critical Success Factors and Challenges in Adopting Digital Transformation in the Saudi Ministry of Education. Retrieved from: https://www.mdpi.com/2071-1050/15/21/15492.
- Mweshi, G. (2024). Determining a Statistical Analysis for the Quantitative Study. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/382649420_Determining_a_Statistical_Analysis_for_the_Quantitative_Study.
- Prestwich, A. (2015). Using theory to develop and test interventions to promote changes in health behaviour: evidence, issues, and recommendations. Retrieved from: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2352250X15001049.
- Raihan, A. (2024). A review of the digitalization of the small and medium enterprises (SMEs) toward sustainability. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/379035152_A_review_of_the_digitalization_of_the_small_and_medium_enterprises_SMEs_toward_sustainability.
- Rassool, R. (2019). DIGITAL TRANSFORMATION FOR SMALL & MEDIUM ENTERPRISES (SMES): WITH SPECIAL FOCUS ON SRI LANKAN CONTEXT AS AN EMERGING ECONOMY. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/335028085_DIGITAL_TRANSFORMATION_FOR_SMALL_MEDIUM_ENTERPRISES_SMES_WITH_SPECIAL_FOCUS_ON_SRI_LANKAN_CONTEXT_AS_AN_EMERGING_ECONOMY.
- Refai, N. A. (2021). A Literature Review of Technology Adoption theories and Acceptance models for novelty in Building Information Modeling. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/357420597_A_Literature_Review_of_Technology_Adoption_theories_and_Acceptance_models_for_novelty_in_Building_Information_Modeling.

- Rego, B. S. (2021). Digital Transformation and Strategic Management: a Systematic Review of the Literature. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/356191007_Digital_Transformation_and_Strategic_Management_a_Systematic_Review_of_the_Literature.
- Tratkowska, K. (2020). Digital transformation: theoretical backgrounds of digital change. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/343272619_Digital_transformation_theoretical_backgrounds_of_digital_change.
- Tripathi, A. (2024). SMEs Awareness and Preparation for Digital Transformation: Exploring Business Opportunities for Entrepreneurs in Saudi Arabia's Ha'il Region. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/380269429_SMEs_Awareness_and_Preparation_for_Digital_Transformation_Exploring_Business_Opportunities_for_Entrepreneurs_in_Saudi_Arabia's_Ha'il_Region.
- Vărzaru, A. A. (2024). Digital Transformation and Innovation: The Influence of Digital Technologies on Turnover from Innovation Activities and Types of Innovation. Retrieved from: https://www.mdpi.com/2079-8954/12/9/359.
- Youssef, A. M. (2022). The Role of the Digital Economy in Sustainable Development. Retrieved from: https://journals.ekb.eg/article_303616.html.
- Yusuf, N. (2023). Competitive Sustainability of Saudi Companies through Digitalization and the Circular Carbon Economy Model: A Bold Contribution to the Vision 2030 Agenda in Saudi Arabia. Retrieved from: https://www.mdpi.com/2071-1050/15/3/2616.

الملاحق

الاستبانة:

يمكن الاطلاع عليها في الرابط:

https://docs.google.com/forms/d/1GAP9e4_nz436Cgk0vWMV2AxwMIlrH08f3Cq4gNYYXp0/edit